فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

الاثنين 21 شعبان 1447هـ 9 فبراير/ شباط Monday 9 February 2026 | العدد 6298 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS

منتدى الإعلاميين يطالب بتحرك عاجل لكسر الحصار الإعلامي عن غزة

غزة/ فلسطين:

طالب منتدى الإعلاميين الفلسطينيين منظمة «مراسلون بلا حدود» باتخاذ إجراءات ملموسة وخطوات عملية لإدانة إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي في منع دخول الصحفيين الأجانب والبعثات الإعلامية الدولية إلى قطاع غزة.

وأكد المنتدى في بيان له، أمس، ضرورة تكثيف الضغط الدبلوماسي والحقوقي على سلطات الاحتلال لرفع قيودها المشددة، التي

2

مؤسسات الأسرى والقوى تدعو للاحتشاد الثلاثاء أمام مقار الصليب نصرةً للأسرى

رام الله/ فلسطين:

أعلنت مؤسسات الأسرى والقوى مواعيد الوقفات أمام مقار اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مختلف المحافظات، غدًا الثلاثاء، ليكون يومًا وطنيًا مركزيًا للفعل الشعبي، نصرةً لأسرى الحرّيّة وكسرًا للعجز. وجددت المؤسسات الدعوة العامة إلى عائلات الأسرى والفعاليات الشعبية والوطنية، بضرورة الاحتشاد نصرةً لأبنائهم الذين يواجهون سياسات

2

استمرار خروقـــــات الاحتلال... 6 شهداء بنيران الاحتلال في غزة

غزة / فلسطين

استشهد ستة فلسطينيين، أمس، برصاص وقصف الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في استمرارٍ واضح لخرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، وسط تصعيد ميداني متواصل وأوضاع إنسانية متدهورة.

وأفادت مصادر محلية باستشهاد الفتى محمد السرحي (16 عامًا) برصاص الاحتلال قرب مسجد صلاح الدين في حي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة. كما استشهد الشابان معتصم عيسى سمور متأثرًا بجروح أصيب بها سابقًا جراء قصف على مواصي خانيونس، ورأفت سمير عبد الرحمن أبو غالي إثر قصف سابق في

2

مشاركون في وداع شهيد في مدينة بيت لاهيا شمال قطاع غزة أمس (فلسطين)

منسق «قاطع» أنس إبراهيم لـ«فلسطين»:

استعدادات لإطلاق حملات مركزة لمقاطعة منتجات الاحتلال وداعميه مع حلول رمضان

إسطنبول-غزة/ نبيل سنونو:

قال المنسق العام للحملة العالمية لمقاطعة الاحتلال وداعميه (قاطع) م.أنس إبراهيم، إن الاستعدادات جارية لإطلاق سلسلة حملات مركزة تستهدف أبرز المنتجات الاستهلاكية المرتبطة بشهر رمضان الذي يحل الأسبوع المقبل، في إطار جهود المقاطعة. وأوضح إبراهيم في حديث مع صحيفة «فلسطين» أمس، أن تلك المنتجات تشمل عصائر ومشروبات وأغذية رمضانية معروفة، بحيث تُنفذ هذه الحملات بشكل مخصص لكل بلد على حدة، نظرًا لاختلاف العادات الاستهلاكية والمنتجات الرائجة من دولة

3

إصابات اختناق بالغاز خلال اقتحام قوات الاحتلال بلدة الخضر في بيت لحم

بيت لحم/ فلسطين:

أصيب عدد من المواطنين اختناقًا بقنابل الغاز السام التي أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء أمس، خلال اقتحامها بلدة الخضر جنوبي مدينة بيت لحم جنوبي الضفة الغربية المحتلة.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت الخضر وتمركزت في منطقة البوابة وعلى الشارع الرئيس الموصل للبلدة القديمة، وسيروا آلياتهم العسكرية والجنود المشاة، ومنعوا حركة المركبات وتنقلات المواطنين.

وذكرت المصادر أن جنود الاحتلال أطلقوا قنابل الصوت والغاز السام، ما أدى لإصابة عدد من المواطنين بالاختناق.

وفي اعتداء منفصل، اختطفت قوة خاصة إسرائيلية، مساء أمس، شابًا بعد اقتحامها مدينة نابلس شمالي

4

«حماس»: قرارات كابينت الاحتلال بشأن الضفة تندرج ضمن مخطط الضم وحرب الإبادة

رام الله/ فلسطين:

أكدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أن تصديق كابينت الاحتلال الإسرائيلي على قرارات جديدة تستهدف شعبنا وأرضنا في الضفة الغربية، من قرصنةٍ للأراضي، وفتحٍ للسجلات العقارية لمصلحة المستوطنين، ومحاولات للمساس بصلاحيات بلدياتنا ومؤسساتنا الوطنية، وفي مقدمتها بلدية الخليل؛ تندرج ضمن النهج الاستيطاني الفاشي ومخطط الضم الشامل، وحرب الإبادة والتطهير العرقي التي تتبناها حكومة الاحتلال الإجرامية المتطرفة، بهدف فرض سيادةٍ زائفة وتغيير الحقائق الجغرافية والقانونية على الأرض.

وجددت حماس، في تصريح صحفي أمس، دعوتها إلى توحيد الصف الوطني والاتفاق على برنامج موحّد لمقاومة الاحتلال والتصدي لمَشاريعه الاستيطانية.

4

البرغوثي: قرارات «الكابينت» تمثل قرار ترانسفير إسرائيليًا بامتياز

رام الله/ سند:

قال الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي، إن قرارات «الكابينت» الإسرائيلي الأخيرة تمثل قرار ترانسفير إسرائيليًا بامتياز، يهدف إلى الاستيلاء الكامل على الأرض الفلسطينية، ودفع السكان الفلسطينيين قسرًا إلى الرحيل، عبر أدوات قانونية وعسكرية مغلّفة بقرارات إدارية.

وأوضح البرغوثي لوكالة سند للأنباء أمس، أن السماح بهدم

4

تُغيّر الواقع المدني والقانوني بالضفة

شهاب لـ "فلسطين": قرارات الكابينت "خطيرة" وتهدف لفرض السيادة على الضفة

رام الله- غزة/ نور الدين صالح:

حذر الكاتب والمختص في الشأن الإسرائيلي أمجد شهاب من خطورة القرارات الأخيرة التي صدَّق عليها المجلس الوزاري المصغر "الكابينت" في (إسرائيل)، والتي أعلنها وزيرا الجيش والمالية في حكومة الاحتلال، معتبرًا أنها تمثل خطوة متقدمة في مسار طويل يهدف إلى تغيير الواقع القانوني والمدني في الضفة الغربية وصولا إلى فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة عليها، دون إعلان ضم رسمي.

وكان "الكابينت" قد صدق

4

«الأحرار»: الاحتلال يمعن في تزييف التاريخ والتراث الفلسطينيَّيْن

القدس المحتلة/ فلسطين:

استنكرت حركة الأحرار الفلسطينية، افتتاح الاحتلال نفقَ ما يسمى «طريق الحجاج» في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، بزعم وجود امتداد تاريخي له على أرض فلسطين لشرعنة احتلاله.

ودعت الحركة، في تصريح صحفي أمس، أبناء شعبنا لهبة جماهيرية، والتصدي لكل محاولات ومخططات الاحتلال بالمساس بالهوية الوطنية والعربية والإسلامية لمدينة القدس والمسجد الأقصى.

2

حمادة الهبيل... سيرةُ خبزٍ وماءٍ انتهت بصاروخ

غزة/ عبد الرحمن يونس:

لم يكن صباح مخيم الشاطئ غربي مدينة غزة يشبه ما قبله بعد ذلك الصاروخ.

في الطريق القريب من البيوت التي اعتاد أن يطرق أبوابها حاملاً الخبز والماء، انتهت حياة حمادة الهبيل (32 عامًا)، الشاب الذي عرفه السكان وجهًا يوميًا للنجدة الصامتة، ورجل المهمات التي لا ينتظر أصحابها شكرًا ولا ضوءًا.

استهدفته طائرات الاحتلال الإسرائيلي في أثناء عودته من عمله في مطبخ تكية خيرية، بعدما

7

دستور بلا سيادة ولا تفويض شعبي.. غطاء لسلطة متهالكة تصادر الإرادة الفلسطينية

غزة- رام الله/ علي البطة:

أعاد تسليم مسودة الدستور المؤقت إلى رئيس السلطة محمود عباس فتح نقاش سياسي وقانوني، لا بشأن الصياغات فحسب، بل بشأن السياق والشرعية والجدوى. ففي لحظة فلسطينية مثقلة بالاحتلال وحرب الإبادة والتهويد، يبرز سؤال جوهري: هل الدستور أداة بناء أم غطاء سياسي جديد لنظام متهالك؟

تقدم المسودة بوصفها تمهيدا للانتقال من مرحلة السلطة إلى مرحلة الدولة، لكن هذا الطرح يصطدم بواقع سياسي هش، تغيب فيه السيادة الفعلية والمؤسسات المنتخبة، فالدساتير في التجارب المشابهة تتوج مسارات تأسيس، ولا تستخدم لتعويض

5

وُلد بلا حضن... طفل ينتظر أبًا لا يعلم بقدومه

غزة/ جمال غيث:

في أحد بيوت غزة الصغيرة، يكبر رضيع لم يرَ وجهِ والده يومًا، ولم يسمع صوته، ولم يشعر بدفء حضنه. يحمل اسمًا اختارته أمّه على عجلٍ ممزوجٍ بالأمل: «عيد»، كأنها تعلّق على حروفه وعدًا بلقاء مؤجلٍ، وحياةٍ لم تبدأ بعد.

لكن الأب، محمد عيد صباح (33 عامًا)، لا يعلم حتى الآن أنه أصبح أبًا. فمنذ اعتقاله داخل مستشفى كمال عدوان شمالي قطاع غزة في 20 ديسمبر/كانون الأول 2024، انقطعت أخباره تمامًا، في حين

من تحت الركام... أطفال غزة يكتبون رسائلهم بالألوان

دير البلح/ فاطمة العويني:

لم يكن المرسم الذي فتح أبوابه للأطفال في دير البلح مكانًا صالحًا للرسم بقدر ما كان مساحة نجاة.

بين جدران متصدعة وآثار حريق وبقايا قذائف، جلست مجموعة من الأطفال تمسك بالريشة كما لو أنها تمسك بحياةٍ أخرى، في حين وقفت الفنانة التشكيلية ميساء يوسف تقودهم بهدوءٍ نحو نافذةٍ من ألوان أسمتها: «رسائل إلى السماء».

في خضم الحرب الإسرائيلية على غزة، وجدت يوسف (42 عامًا) في

جدل تعيينات السفراء يتصاعد... مطالبات بتحقيق شفاف وتطبيق القانون

غزة/ محمد أبو شحمة:

تصاعدت في المدة الأخيرة الدعوات لفتح تحقيق رسمي في آليات تعيين السفراء بوزارة الخارجية الفلسطينية، على خلفية تداول اتهامات بوجود شبهات فساد إداري ومالي، وحديث متكرر عن تغليب النفوذ والولاء السياسي على معايير الكفاءة والخبرة، وسط مطالبات بالمساءلة وتطبيق قانون السلك الدبلوماسي المعمول به.

وأعاد مقطع صوتي متداول نُسب إلى سفيرة السلطة الفلسطينية لدى فرنسا،

الظهر 11:40 | العصر 2:25 | المغرب 4:46 | العشاء 6:08 | فجر غد 5:03 | الشروق 6:37

القدس 29:17 | رام الله 29:18 | يافا 28:20 | غزة 28:21 | الناصرة 28:17

دولار أمريكي= 3.29 شيقل | دينار أردني= 4.63 شيقل

استمرار خروقـــــــــات الاحتلال... 6 شهداء بنيـــــران الاحتلال في غزة

غزة / فلسطين

استشهد ستة فلسطينيين، أمس، برصاص وقصف الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في استمرار واضح لخرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، وسط تصعيد ميداني متواصل وأوضاع إنسانية متدهورة.

وأفادت مصادر محلية باستشهاد الفتى محمد السرحي (16 عامًا) برصاص الاحتلال قرب مسجد صلاح الدين في حي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة. كما استشهد الشابان معتصم عيسى سمور متأثرًا بجروح أصيب بها سابقًا جراء قصف على مواصي خانيونس، ورأفت سمير عبد الرحمن أبو غالي إثر قصف سابق في منطقة الشيخ ناصر شرق المدينة.

وفي وسط وشمال القطاع، أعلنت مصادر طبية ارتقاء الشاب نسيم أبو العجين (20 عامًا) في منطقة أبو العجين شرق دير البلح، والمواطن سالم روحي الصوص (33 عامًا) في بيت لاهيا، بنيران الاحتلال خارج مناطق انتشاره.

وفجر أمس، استشهدت الشابة داليا خالد عصفور (قشطة) متأثرة بجراح أصيبت بها خلال قصف سابق استهدف منزل عائلتها في شارع الداخلية وسط رفح، لتلتحق بأطفالها الأربعة الذين استشهدوا في القصف ذاته.

كما أُصيب فلسطيني بنيران طائرة مسيّرة إسرائيلية في بيت لاهيا شمال القطاع، بالتزامن مع قصف مدفعي وإطلاق نار استهدفا المناطق الشرقية لمدينة غزة، خاصة حيي الشجاعية والتفاح، فيما شنّ جيش الاحتلال غارات جوية على مدينة رفح، واستهدف مناطق شرقي خانيونس من بينها خزان مياه، مع إطلاق نار جنوب المدينة.

ويأتي هذا التصعيد في ظل استمرار الاستهدافات الإسرائيلية للمدنيين ومناطق متفرقة من القطاع، بالتوازي مع أزمة إنسانية خانقة ونقص حاد في الخدمات الطبية والإغاثية، ومعاناة متزايدة للمرضى بانتظار السفر للعلاج في الخارج نتيجة بطء الإجراءات والقيود المفروضة على دخول المساعدات.

ووفق أحدث إحصاءات وزارة الصحة الصادرة أول من أمس، فقد أسفرت الخروقات الإسرائيلية المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار منذ توقيعه عن استشهاد 576 فلسطينيًا وإصابة 1,543 آخرين في قطاع غزة.

الاحتلال يفرج عن 5 أسرى من قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

أفرجت قوات الاحتلال الإسرائيلي مساء أمس، عن عدد من الأسرى من قطاع غزة ممن اعتُقلوا بعد السابع من أكتوبر.

وأفادت مصادر محلية، بأن الاحتلال أفرج عن 5 معتقلين من غزة وتم ونقلهم لمستشفى شهداء الأقصى بدير البلح لتلقي العلاج، برفقة طواقم الصليب الأحمر.

بدوره، قال الصليب الأحمر: «سهّلنا الإفراج اليوم عن 5 معتقلين من السجون الإسرائيلية ووصلوا إلى مستشفى شهداء الأقصى وسط القطاع».

وأشار إلى أن الأسرى هم: «محمود محمد سمير المسارعة (17 عامًا)، محمد عطا سعيد الحلو (33 عامًا)، سالم صلاح مسلم مهنا (35 عامًا)، زهير أحمد زهير محسن (21 عامًا)، عماد جلال عبدالرحمن القرعان (24 عامًا)».

وفي السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ارتكب الاحتلال الإسرائيلي إبادة جماعية في قطاع غزة، شملت قتلًا وتجويعًا وتدميرًا وتهجيرًا، متجاهلًا النداءات الدولية وأوامر لمحكمة العدل الدولية بوقفها.

وخلفت الإبادة أكثر من 242 ألف شهيد وجريح معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 8 آلاف مفقود، إضافة إلى مئات آلاف النازحين ومجاعة أزهقت أرواح كثيرين بينهم أطفال، فضلا عن دمار واسع.

مؤسسات الأسرى والقوى تدعو للاحتشاد الثلاثاء أمام مقار الصليب نصرةً للأسرى

رام الله/ فلسطين:

أعلنت مؤسسات الأسرى والقوى مواعيد الوقفات أمام مقار اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مختلف المحافظات، غدًا الثلاثاء، ليكون يومًا وطنيًا مركزيًا للفعل الشعبي، نصرةً لأسرى الحرّية وكسرًا للعجز. وجددت المؤسسات الدعوة العامة إلى عائلات الأسرى والفعاليات الشعبية والوطنية، بضرورة الاحتشاد نصرةً لأبنائهم الذين يواجهون سياسات «إبادة ممنهجة» وعمليات إعدام بطيء وغير مسبوقة داخل سجون الاحتلال.

وشددت على ضرورة رفع الصوت في وجه حالة العجز الممنهجة، التي تعتري المنظمات الدولية، خاصة في ظل تصاعد الاستهداف الإسرائيلي للمؤسسات الإنسانية العاملة في فلسطين.

مقتل شاب وإصابة امرأة بإطلاق نار في الداخل المحتل

الناصرة/ فلسطين:

قُتل شاب وأصيبت امرأة، مساء أمس، بجريمة إطلاق نار جديدة في بلدة كفر قرع في الداخل الفلسطيني المحتل، وسط اتهامات لسلطات الاحتلال بالتقاعس عن واجبها، والتواطؤ مع شبكات الإجرام.

وأفادت مصادر محلية أن الشاب عمر يحيى، البالغ 25 عاما، قُتل بإطلاق نار استهدفه أمام منزله في كفر قرع.

ولفتت المصادر إلى أن شقيق الضحية، كان قد ذهب ضحية جريمة إطلاق نار قبل أكثر من عام.

وبهذه الجريمة، يرتفع عدد ضحايا جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني بالداخل المحتل، إلى 36 قتيلا منذ بدء العام الجاري، بينهم 9 منذ بداية الشهر الجاري، و26 قتيلا خلال يناير/ كانون الثاني الماضي.

وتأتي هذه الجرائم بالتزامن مع احتجاجات يومية تشهدها البلدات الفلسطينية في الداخل المحتل، تنديدا بتفشي العنف واحتجاجا على تقاعس سلطات وشرطة الاحتلال الإسرائيلي عن القيام بواجبها للحد من الجريمة، وتواطئها مع شبكات الجريمة المنظمة.

وشهد عام 2025 حصيلة غير مسبوقة في عدد ضحايا جرائم القتل، إذ قُتل 252 فلسطينيا.

مركز فلسطين: الاعتقال الإداري استنزاف لأعمار الأسرى

رام الله/ فلسطين:

اتهم مركز فلسطين لدراسات الأسرى سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتعمد مضاعفة اللجوء إلى استخدام أوامر الاعتقال الإداري بكثافة بحق الأسرى الفلسطينيين، بهدف استنزاف أعمارهم خلف القضبان دون سند قانوني، ودون مراعاة للمحاذير التي وضعها القانون الدولي، التي حدّت من استخدام هذه السياسة.

وأوضح مدير المركز الباحث رياض الأشقر، في بيان له أمس، أن الاحتلال صعّد من استخدام سياسة الاعتقال الإداري بشكل كبير جدًا منذ حرب الإبادة على قطاع غزة، حيث ارتفعت أعداد الأسرى الإداريين من 1300 أسير قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى أكثر من 3500 أسير حتى فبراير/ شباط 2026، بنسبة ارتفاع تصل إلى 270%.

وأضاف الأشقر، أن تصعيد الاحتلال لسياسة الاعتقال الإداري ليس عشوائيًا، بل سياسة ممنهجة تهدف إلى إبقاء أكبر عدد من نخبة المجتمع الفلسطيني خلف القضبان، لاستنزاف أعمارهم والتأثير على مستقبلهم ومنعهم من ممارسة حياتهم الاجتماعية بشكل طبيعي.

ولفت إلى أن الاحتلال يعيد اعتقال المحررين مرات عديدة وعلى فترات متقاربة، ويُبقيهم خلف القضبان لسنوات طويلة.

وبيّن الأشقر، أن الاحتلال يستهدف بالاعتقال الإداري نشطاء وكوادر المجتمع الفلسطيني والفئة المتعلمة، حيث يركز على طلاب الجامعات والأكاديميين والصحفيين وقادة العمل الاجتماعي والنواب، كما استهدف النساء والأطفال والمسنين بالاعتقال الإداري.

وأشار إلى أن سياسة الاعتقال الإداري تُعدّ إحدى أدوات العقاب الجماعي التي يستخدمها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، من خلال تغييب قادته ومؤثريه، موضحًا أن سلطات الاحتلال أصدرت ما يزيد على 75 ألف قرار اعتقال إداري بحق أسرى فلسطينيين منذ عام 1967، أكثر من نصفها قرارات تجديد لفترات اعتقالية إضافية.

وكشف الأشقر أن سياسة الاعتقال الإداري لم تتوقف منذ قيام كيان الاحتلال، لكنها شهدت ارتفاعًا وانخفاضًا في فترات مختلفة؛ إذ سجلت ارتفاعًا ملحوظًا في سنوات الاحتلال الأولى، ثم انخفضت تدريجيًا حتى وصلت عام 1980 إلى نقطة الصفر، قبل أن يعاود الاحتلال فرضها من جديد عبر تفعيل العديد من القرارات التي تسهل استخدامها على نطاق واسع.

وأضاف أن الاحتلال صعّد من تطبيق الاعتقال الإداري مع بدء الانتفاضة الأولى عام 1987، ثم تراجعت وتيرته بعد اتفاق أوسلو عام 1994، قبل أن تعود هذه السياسة مجددًا مع اندلاع انتفاضة الأقصى، ثم تتراجع مرة أخرى، لتعاود التصاعد بعد عام 2014، ما دفع الأسرى إلى خوض إضراب مفتوح عن الطعام استمر 62 يومًا متتالية.

وأشار إلى أنه بعد حرب الإبادة على قطاع غزة تصاعدت هذه السياسة بشكل كبير جدًا، وتضاعفت أعداد الأسرى الإداريين ثلاثة أضعاف، ليشكلوا نحو 35% من إجمالي عدد الأسرى في سجون الاحتلال.

وقال الأشقر إن جهاز مخابرات الاحتلال (الشاباك) يشرف بشكل كامل على إدارة ملف الاعتقال الإداري، ويعتمد على تهم سرية لا يُسمح لأحد بالاطلاع عليها، دون تقديم لوائح اتهام أو توجيه أي إدانة تبرر استمرار الاعتقال التعسفي لفترات تصل إلى سنوات، استنادًا إلى الظن والشك والتقارير الأمنية، مع حرمان المعتقلين من حقهم في الدفاع عن أنفسهم وأدنى ضمانات المحاكمات العادلة.

وأشار مركز فلسطين في بيانه، إلى أن الاحتلال لم يكتفِ بتطبيق سياسة الاعتقال الإداري على الأسرى البالغين، بل امتدت لتشمل القاصرين، حيث يخضع ما لا يقل عن 90 طفلًا قاصرًا للاعتقال الإداري، إضافة إلى 16 أسيرة، من بينهن الطفلة هناء حماد (17 عامًا) من الخليل، والتي جُدد اعتقالها ثلاث مرات متتالية.

وبيّن المركز أن الاحتلال لا يكتفي بحالة اعتقال إداري واحدة للأسير، إذ أعاد اعتقال آلاف الأسرى المحررين بعد أسابيع أو شهور قليلة من الإفراج عنهم، وصدرت بحقهم أوامر اعتقال إداري جديدة دون تهمة، كما حُوّل العشرات من الأسرى إلى الاعتقال الإداري بعد انتهاء محكومياتهم الفعلية بدل الإفراج عنهم.

منتدى الإعلاميين يطالب بتحرك عاجل لكسر الحصار الإعلامي عن غزة

غزة/ فلسطين:

طالب منتدى الإعلاميين الفلسطينيين منظمة «مراسلون بلا حدود» باتخاذ إجراءات ملموسة وخطوات عملية لإدانة إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي في منع دخول الصحفيين الأجانب والبعثات الإعلامية الدولية إلى قطاع غزة.

وأكد المنتدى في بيان له، أمس، ضرورة تكثيف الضغط الدبلوماسي والحقوقي على سلطات الاحتلال لرفع قيودها المشددة، التي تهدف إلى عزل غزة عن العالم وتعتيم الحقيقة.

وحثّ المنتدى، في مذكرة حقوقية وجهها للمنظمة الدولية، على ضرورة إدراج هذه الانتهاكات الممنهجة ضمن التقارير السنوية والدورية للمنظمة، مشدداً على أن استمرار هذا المنع يمثل طعنة في جوهر العمل الصحفي، وانتهاكاً صارخاً لحق المجتمعات الدولية في الوصول إلى معلومة مستقلة بعيدة عن الرواية العسكرية الموجهة.

واستعرضت المذكرة سياسات الاحتلال القائمة على «التجهيل المعلوماتي» من خلال حظر التغطية المستقلة، واصفةً هذا الإجراء بأنه «جريمة مركبة»؛ فهو من جهة يخفي معالم الجرائم المرتكبة بحق المدنيين، ومن جهة أخرى يرفع الغطاء القانوني والرقابي عن ساحة النزاع، مما يجعلها بيئة مستباحة بعيداً عن أعين الرقابة الدولية.

وأشارت المذكرة إلى أن هذا الحظر يتجاوز كونه «إجراءً أمنياً» ليكون محاولة ممنهجة لتغييب الشاهد الدولي، وهو ما يخالف مقتضيات القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحماية الصحفيين، لا سيما القرار رقم 2222.

جدير بالذكر أن هذه التحركات تأتي ضمن سلسلة من المذكرات القانونية التي وجهها منتدى الإعلاميين الفلسطينيين مؤخراً لعدة منظمات حقوقية وصحفية دولية، في مسعى لتدويل قضية الحصار الإعلامي المفروض على قطاع غزة منذ بدء العدوان.

«الأحرار»: الاحتلال يمعن في تزييف التاريخ والتراث الفلسطينيَّيْن

القدس المحتلة/ فلسطين:

استنكرت حركة الأحرار الفلسطينية، افتتاح الاحتلال نفقَ ما يسمى «طريق الحجاج» في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، بزعم وجود امتداد تاريخي له على أرض فلسطين لشرعنة احتلاله.

ودعت الحركة، في تصريح صحفي أمس، أبناء شعبنا لهبة جماهيرية، والتصدي لكل محاولات ومخططات الاحتلال بالمساس بالهوية الوطنية والعربية والإسلامية لمدينة القدس والمسجد الأقصى.

وطالبت الأمم المتحدة بالالتزام بتعهداتها ومسؤولياتها القانونية تجاه مدينة القدس، وعدم المساس بواقعها العربي والإسلامي.

كما دعت الدول العربية والإسلامية بحراك فوري والضغط على الاحتلال الإسرائيلي وقادته الفاشيين، لوقف مخططاتهم التوسعية والاستيطانية والعبث في التاريخ والتراث الفلسطيني، لفرض واقع احتلالي وميراث إسرائيلي تاريخي مزيف.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الاثنين 21 شعبان 1447هـ 9 فبراير/ شباط
Monday 9 February 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

منسق «قاطع» أنس إبراهيم لـ«فلسطين»:

استعدادات لإطلاق حملات مركزة لمقاطعة منتجات الاحتلال وداعميه مع حلول رمضان

إسطنبول-غزة/ نبيل سنونو:

قال المنسق العام للحملة العالمية لمقاطعة الاحتلال وداعميه (قاطع) م.أنس إبراهيم، إن الاستعدادات جارية لإطلاق سلسلة حملات مركزة تستهدف أبرز المنتجات الاستهلاكية المرتبطة بشهر رمضان الذي يحل الأسبوع المقبل، في إطار جهود المقاطعة.

وأوضح إبراهيم في حديث مع صحيفة «فلسطين» أمس، أن تلك المنتجات تشمل عصائر ومشروبات وأغذية رمضانية معروفة، بحيث تُنفذ هذه الحملات بشكل مخصص لكل بلد على حدة، نظرًا لاختلاف العادات الاستهلاكية والمنتجات الرائجة من دولة إلى أخرى.

وتابع: كل حملة وطنية تابعة لنا تمتلك المعرفة الدقيقة بالمنتجات المتداولة في بيئتها المحلية، وبالشركات الداعمة للاحتلال، ما يمكّنها من توجيه المقاطعة بفاعلية، وتسليط الضوء على البدائل الآمنة.

وتهدف هذه الجهود -وفق إبراهيم- إلى تحقيق نتائج حقيقية ومؤثرة في عزل الاحتلال، وتحميله «كلفة جرائمه وإبادته الجماعية، وتعزيز نبذه عالميًا، نصرةً لفلسطين، ودعمًا للمنتجات المحلية والبدائل الشريفة البريئة من أي ارتباط بالاحتلال».

وقبيل شهر رمضان بنحو أسبوعين تقريبًا، أطلقت «قاطع» حملة عالمية واسعة لمقاطعة تمور المجدول والمجهول، استكمالًا لمسار الضغط الاقتصادي، ولتنبيه الجماهير العربية والإسلامية والأحرار في العالم إلى محاولات الاحتلال الالتفاف على المقاطعة، والتلاعب ببلد المنشأ والتغليف والتسويق لترويج منتجاته بأي وسيلة ممكنة.

وتنوعت أدوات هذه الحملة بين حملات عاطفية، وتوعوية، وتعاونية، إضافة إلى حملات إعلامية تبرز الأثر المتحقق من المقاطعة الاقتصادية، باعتبارها أحد أهم أشكال الدعم العملي لفلسطين.

وبين إبراهيم، أن الحملة ركزت على توعية المستهلكين بضرورة التدقيق في الباركود وبلد المنشأ، والتأكيد على أولوية دعم المنتجات الوطنية والتمور المحلية، وعدم الحاجة إلى شراء أي منتج قادم من دول متورطة في دعم الاحتلال، في ظل توفر بدائل عربية وإسلامية، بل وحتى من دول مجاورة غير متورطة في هذا الدعم.

وأشار إلى أن «قاطع» أطلقت مع مطلع العام الجاري ما سمته بـ«رزنامة المقاطعة»، وهي خطة زمنية منهجية تهدف إلى تنظيم الحملات وتوجيه الجهود بشكل مدروس ومتدرج، من خلال تحديد فترات زمنية واضحة لإطلاق حملات مركّزة تستهدف منتجات بعينها، بما يحقق أكبر أثر ممكن ويضمن استمرارية الزخم الشعبي.

وركزت الحملات على إبراز حجم الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها الشركات الداعمة للاحتلال، بهدف التحفيز وشحذ الهمم، وتعزيز ثقة الجماهير بأثر المقاطعة ونجاعتها.

الاستجابة الشعبية

وعن المجالات التي لاقت رواجًا أوسع في إطار المقاطعة الاقتصادية، قال إبراهيم، إن جميع القطاعات الاستهلاكية كانت في صدارة الاستجابة الشعبية، إذ أظهرت الشعوب العربية والإسلامية، إلى جانب الشعوب الحرة في مختلف أنحاء العالم، في أوروبا وأمريكا، وكذلك في آسيا من الهند وبنغلادش وباكستان، إضافة إلى دول أفريقيا، تفاعلًا واسعًا وحقيقيًا مع دعوات المقاطعة.

وأوضح أن المنتجات التابعة للاحتلال، وكذلك تلك الصادرة عن الشركات الداعمة له، تحولت إلى سلع مرفوضة شعبيًا، ينظر إليها باعتبارها محرّمة أخلاقيًا وإنسانيًا، بل وشرعًا لدى قطاعات واسعة من المجتمعات، ارتباطًا بما تمثله من دعم مباشر أو غير مباشر لمنظومة الاحتلال والعدوان.

وبين أن كل شركة ثبت دعمها للاحتلال، سواء كان دعمًا ماليًا أو سياسيًا أو إعلاميًا، أصبحت ضمن أهداف المقاطعة الاقتصادية، ما أدى إلى تعاظم أثر هذه الحملات، وتحولها إلى عبء حقيقي على الشركات الداعمة للاحتلال، وعلى الاقتصاد المرتبط به بصورة عامة.

ورأى أن ذلك انعكس بوضوح في «حالة التخبط التي بدت على الاحتلال وعلى عدد من الشركات المتحالفة معه، سواء في خطط التسويق أو الحملات الإعلانية، حيث لجأت بعض الشركات إلى حملات دعائية قوبلت بردود فعل سلبية واسعة، وأدت إلى نتائج عكسية تمامًا، زادت من حجم الغضب الشعبي ضدها».

وبحسب إبراهيم، تعرّض عدد من المشاهير الذين شاركوا في الترويج لتلك المنتجات إلى حملات مقاطعة وانتقاد واسعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أدت إلى تراجع صورتهم الجماهيرية وسقوطهم المعنوي في نظر شرائح كبيرة من الجمهور، في رسالة واضحة بأن الرأي العام بات أكثر وعيًا وحساسية تجاه أي شكل من أشكال التواطؤ مع الاحتلال.

مستوى التفاعل الرسمي

لكن المنسق العام لـ«قاطع» أشار إلى «تباين واضح» في مستوى التفاعل الرسمي والدولي مع حملات المقاطعة الاقتصادية.

وقال: على الرغم من أن المقاطعة تُعدّ خيارًا شخصيًا مشروعًا، بل حقًا مكفولًا بموجب القوانين الدولية، وتشريعات حقوق الإنسان، والأنظمة القانونية في معظم دول العالم، إلا أننا نشهد في بعض البلدان، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية، ملاحقات قانونية وإدارية بحق الناشطين في مجال المقاطعة.

وأرجع ذلك، «بدرجة كبيرة إلى نفوذ اللوبي الصهيوني والمنظمات المرتبطة به، إضافة إلى أذرعه الإعلامية والقانونية، التي تسعى إلى التأثير في منظومات هذه الدول، والضغط على مؤسساتها التشريعية والقضائية من أجل تجريم المقاطعة أو التضييق على العاملين فيها، في محاولة لحماية الكيان المحتل من آثار العزلة الاقتصادية المتصاعدة».

وفي المقابل -والحديث لا يزال لإبراهيم- «نشهد في عدد من الدول الأوروبية الأخرى، وكذلك في معظم الدول العربية والإسلامية، مستوىً عاليًا من التفاعل الإيجابي، حيث لا توجد ملاحقات ممنهجة أو تضييقات حقيقية على حملات المقاطعة، باستثناء حالات محدودة، وهو ما أتاح للمجتمعات المدنية والنقابات والاتحادات المهنية العمل بحرية أكبر في هذا المجال».

وعلى صعيد التفاعل الرسمي، أشار إبراهيم، إلى أنه خلال المرحلة الأخيرة برزت مواقف نوعية، تجلت في إضرابات وتحركات واسعة داخل العديد من الموانئ العالمية، حيث رفض عمال الموانئ في دول متعددة أن تكون موانئهم جسورًا لنقل السلاح أو قنوات إمداد لوجستي للاحتلال الذي يمنع الماء والغذاء والدواء عن أكثر من مليوني إنسان في غزة.

> جهود المقاطعة الاقتصادية مرشحة للاستمرار والتعاظم
>
> يجب تحول المقاطعة إلى خيار إستراتيجي لعزل الاحتلال دوليًّا
>
> تفاعل شعبي واسع مع دعوات المقاطعة في مختلف أنحاء العالم
>
> نتائج ملموسة للمقاطعة منها إغلاق فروع كبرى لشركات داعمة للاحتلال

وتابع: شهدنا مواقف واضحة في موانئ إسبانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، واليونان، وتشيلي، وجنوب أفريقيا، وغيرها، في تعبير حي عن الضمير الإنساني الحي وانتصار القيم الأخلاقية على الضغوط السياسية.

وأكد أن الضغط الشعبي والجماهيري أدى دورًا محوريًا في دفع بعض الحكومات إلى اتخاذ مواقف أكثر تقدمًا، حتى في ظل ما تتعرض له من ضغوط سياسية واقتصادية كبرى، حيث أثبت هذا الضغط أنه قادر على «تليين الحديد»، وتعزيز حضور خيار المقاطعة، وتهيئة البيئة لاتخاذ قرارات رسمية تصب في اتجاه عزل الاحتلال.

ومن الأمثلة في هذا السياق، قرارات سابقة بخصوص وسم منتجات المستوطنات المقامة على أراضي عام 1967، وعدم اعتبارها منتجات إسرائيلية، وهو ما فتح الباب أمام حظر استيرادها في عدد من الدول.

كما اتخذت دول مثل إيرلندا، والنرويج، وبلجيكا، وإسبانيا، وتشيلي، إضافة إلى بلديات كبرى مثل كوبنهاغن في الدنمارك وبرشلونة في إسبانيا، إجراءات مختلفة تراوحت بين حظر منتجات المستوطنات، وقطع العقود مع شركات متورطة في دعم الاحتلال، أو منع التعاقد معها في المشاريع العامة.

أخطر التحديات الوجودية

وفي سياق تأثير حملات المقاطعة على الاحتلال، أوضح إبراهيم أن الأخير كان يسعى قبل حرب الإبادة إلى تكريس نفسه كـ«كيان طبيعي» في المنطقة، لكن هذه الحرب كشفت وحشية غير مسبوقة، وأظهرت أن «هذا الكيان يشكل تهديدًا وجوديًا حقيقيًا للمنطقة بأسرها، وليس لفلسطين وحدها».

وقال: «هذه الجرائم الفاضحة أسقطت كل الأقنعة، وأظهرت للعالم أن هذا الكيان لا يمكن التعامل معه كدولة طبيعية، بل كمنظومة احتلال وإرهاب منظم، الأمر الذي أدى إلى تصاعد غير مسبوق في حركات المقاطعة، ليس في العالم العربي والإسلامي فحسب، بل في أوساط الشعوب الحرة حول العالم، بل وحتى على مستوى بعض الحكومات والنقابات والمؤسسات الأكاديمية».

ورأى أن حملات المقاطعة الاقتصادية تعاظمت عالميًا، حتى باتت تمثل «أحد أخطر التحديات الوجودية التي تواجه هذا الكيان، لما لها من أثر عميق في عزلته السياسية والاقتصادية والأخلاقية».

ومثل إبراهيم على آثار المقاطعة، بأن تقارير عديدة في مطلع شهر رمضان الأول بعد حرب الإبادة أشارت إلى إلغاء الاحتلال حملة تسويقية ضخمة تُقدّر بنحو 300 مليون دولار، كانت مخصصة للترويج لتمور "المجدول والمجهول" المزروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يُسوّقها على أنها منتجات إسرائيلية.

وكان من المتوقع أن تدر هذه التمور مليارات الدولارات على خزينة الاحتلال، إلا أن الواقع جاء معاكسًا، حيث لجأت الشركات إلى محاولات التفاف مكشوفة، من تغيير الباركود، وبلد المنشأ، وأسماء الشركات، واعتماد تغليف عام مضلل، في محاولة يائسة لتجاوز المقاطعة. ومع ذلك، قوبلت هذه المحاولات برفض واسع، وأصبحت هذه التمور، رغم تصنيفها سابقًا كمنتجات فاخرة، تلقى نفورًا كبيرًا، وتباع بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية نتيجة ضعف الإقبال عليها.

خيار إستراتيجي

وعن رؤيته لجهود المقاطعة في المراحل القادمة، أكد إبراهيم أنه في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية، والحصار الخانق الذي لم يتوقف بحق الأهالي في غزة وسائر فلسطين، فإن جهود المقاطعة الاقتصادية مرشحة للاستمرار والتعاظم، بل ينبغي أن تتحول إلى خيار استراتيجي.

وقال، إن هذا الخيار يجب أن «تتبناه مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية الشريفة، إلى جانب النشطاء والفاعلين في مختلف الميادين، بهدف عزل الاحتلال دوليًا وتجريده من أي شرعية سياسية أو أخلاقية».

وأشار إلى أنه حتى في حال توقف هذه الحرب، فإن المقاطعة ستبقى واجبًا مستمرًا، لأنها ليست مجرد ردّة فعل على جريمة عابرة، بل هي «مسار نضالي طويل، وحرب لا هدنة فيها، ولن تتوقف إلا بخروج آخر جندي من جنود الاحتلال عن أرض فلسطين، وزوال مكره، وانتهاء تهديده لفلسطين ولجوارها العربي والإسلامي، بل وللسلم الأهلي والإقليمي والعالمي».

ووجه إبراهيم، نداءً إلى «جماهير أمتنا العربية والإسلامية، وإلى أحرار العالم كافة، بضرورة الاستمرار في المقاطعة، وجعلها نهج حياة وسلوكًا يوميًا ثابتًا، لا مجرّد استجابة ظرفية لجرائم الاحتلال».

ونبه إلى أن الاحتلال «حتى لو غيّر من أساليبه أو خفف من مظاهر عدوانه، فإنه لن يتوقف عن ممارساته الإجرامية، لأنه قائم في جوهره على الظلم والاحتلال والعدوان».

وأشار إلى أن «الجريمة الكبرى التي لم تتوقف بعد هي احتلال فلسطين نفسها، وما دام هذا الاحتلال قائمًا، فإن أسباب المقاطعة قائمة ومتعاظمة».

وعد استمرار الجهود الشعبية، والمبادرات المجتمعية، والأنشطة والفعاليات المناصرة لفلسطين، «ضرورة أخلاقية وإنسانية ووطنية، لعزل هذا الكيان، ونبذه، وكسر شوكته، وصولًا إلى دحره عن أرض فلسطين، وإبعاده عن منطقتنا، وتقليص تهديده المتواصل للسلم العالمي».

توسع حملة «قاطع»

وتشكّلت الحملة العالمية لمقاطعة الاحتلال وداعميه «قاطع»، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، «بناءً على هذه الثورات الشعبية الواسعة، والاستجابة العالمية المتعاظمة لدعوات المقاطعة، وحرصًا على استدامة هذا الزخم، وتعزيز حضوره، وتنظيم العمل ضمن إطار مؤسسي قادر على تحقيق الأهداف المرجوة»، بحسب إبراهيم.

وأفاد بأن الحملة استطاعت، خلال فترة وجيزة، أن تشكّل مرجعية خبرة متخصصة في مجال المقاطعة الاقتصادية، وبؤرة مركزية لتنسيق الجهود والتعاون بين مختلف المبادرات والمؤسسات والناشطين حول العالم، إضافة إلى كونها منصة لإطلاق المبادرات النوعية وتعزيز الحملات الميدانية والإعلامية، بما أسهم في تحويل المقاطعة من فعل فردي إلى عمل مؤسسي منظم ومستدام.

كما تمكنت الحملة من التوسع أفقيًا، حيث أطلقت حملات فرعية ومنصات عمل في أكثر من 15 دولة، وانضم إليها مئات المنسوبين والناشطين والعاملين والمبادرين، ما عزز من قدرتها على التأثير الميداني، ورسّخ حضورها كإطار عالمي جامع يقود ويواكب حراك المقاطعة الاقتصادية على مستوى العالم.

وأوضح إبراهيم، أن الحملة استطاعت رفقة حملات أخرى وفي ظل الجهود الشعبية العفوية أن تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، تجلت في إغلاق فروع كبرى لشركات داعمة للاحتلال، مثل إغلاق سلسلة كارفور في الأردن وسلطنة عُمان، وتراجع أدائها بشكل واضح في عدد من الدول الأخرى، خاصة في بلدان المغرب العربي، إضافة إلى إغلاق العديد من فروع شركات أخرى مثل ماكدونالدز وستاربكس وغيرها من العلامات التجارية المحسوبة على دعمها للاحتلال.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

WWW.FELESTEEN.PS

إصابات اختناق بالغاز خلال اقتحام قوات الاحتلال بلدة الخضر في بيت لحم

بيت لحم/ فلسطين:

أصيب عدد من المواطنين اختناقًا بقنابل الغاز السام التي أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء أمس، خلال اقتحامها بلدة الخضر جنوبي مدينة بيت لحم جنوبي الضفة الغربية المحتلة.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت الخضر وتمركزت في منطقة البوابة وعلى الشارع الرئيس الموصل للبلدة القديمة، وسيروا آلياتهم العسكرية والجنود المشاة، ومنعوا حركة المركبات وتنقلات المواطنين.

وذكرت المصادر أن جنود الاحتلال أطلقوا قنابل الصوت والغاز السام، ما أدى لإصابة عدد من المواطنين بالاختناق.

وفي اعتداء منفصل، اختطفت قوة خاصة إسرائيلية، مساء أمس، شابًا بعد اقتحامها مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية المحتلة.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوة خاصة إسرائيلية «مستعربون» اقتحمت ميدان الشهداء وسط المدينة واختطفت الشاب خميس أبو سرية، وأطلقت قنابل الصوت والغاز السام تجاه المواطنين، تبعها اقتحام عدة آليات للاحتلال للمدينة.

وأضافت أن جيش الاحتلال فور اقتحامه المدينة، لاحق المواطنين واعتدى بالضرب على رجل مسن (70 عامًا)، ما أدى لإصابته برضوض وكدمات تم تقله إلى المستشفى.

إلى ذلك، اندلعت مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء أمس، في بلدة بيتا جنوب نابلس.

وأفادت مصادر محلية، بأن المواجهات اندلعت عقب اقتحام قوات الاحتلال البلدة، تخللها إطلاق الرصاص، وقنابل الغاز السام، كما جرى مداهمة عدة منازل في البلدة.

«حماس»: قرارات كابينت الاحتلال بشأن الضفة تندرج ضمن مخطط الضم وحرب الإبادة

رام الله/ فلسطين:

أكدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أن تصديق كابينت الاحتلال الإسرائيلي على قرارات جديدة تستهدف شعبنا وأرضنا في الضفة الغربية، من قرصنة للأراضي، وفتح للسجلات العقارية لمصلحة المستوطنين، ومحاولات للمساس بصلاحيات بلدياتنا ومؤسساتنا الوطنية، وفي مقدمتها بلدية الخليل؛ تندرج ضمن النهج الاستيطاني الفاشي ومخطط الضم الشامل، وحرب الإبادة والتطهير العرقي التي تتبناها حكومة الاحتلال الإجرامية المتطرفة، بهدف فرض سيادة زائفة وتغيير الحقائق الجغرافية والقانونية على الأرض.

وجددت حماس، في تصريح صحفي أمس، دعوتها إلى توحيد الصف الوطني والاتفاق على برنامج موحّد لمقاومة الاحتلال والتصدي لمُشاريعه الاستيطانية.

كما دعت أبناء شعبنا وشبابه الثائر في عموم الضفة والقدس لتصعيد المواجهة مع الاحتلال ومستوطنيه بكل الوسائل المتاحة، لإفشال مشاريع الضم والتهويد والتهجير.

وشددت على أن شعبنا الفلسطيني لن يُسلّم بهذه السياسات الاحتلالية، وسيواصل تمسّكه بحقوقه التاريخية، ولن يحيد عن خيار المقاومة سبيلاً للتخلص من الاحتلال؛ فشرعية هذه الأرض يكتبها شعبنا بثباته وصموده، ولن تمنح مثل هذه القرارات الزائلة الاحتلال حقاً في شبرٍ واحد من أرضنا.

وطالبت «حماس»، الدول العربية والإسلامية بتحمّل مسؤولياتها التاريخية في التصدي للاحتلال ومخططاته الرامية إلى فرض ضمّ الضفة الغربية كأمرٍ واقع، واتخاذ خطواتٍ عملية وجادّة، وفي مقدمتها قطع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي وطرد سفرائه من العواصم التي أقامت علاقات معه، تعزيزًا لموقف عربي وإسلامي موحَّد ينسجم مع تطلّعات شعوب أمتنا وحقوق شعبنا المشروعة.

كما طالبت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بكل هيئاته ومكوناته، بالضغط الحقيقي والفاعل على الاحتلال لوقف انتهاكاته وعدوانه، ومحاسبته على جرائمه المستمرة بحق أرضنا وشعبنا.

من جانبها، قالت لجان المقاومة في فلسطين، إن القرارات الفاشية التي أقرها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بالمصادقة على توسيع السيطرة في مناطق BوA بالضفة الغربية، تعني عملياً ضم الضفة وفرض وقائع ميدانية جديدة وتهديد جديد للوجود الفلسطيني.

وأضافت لجان المقاومة في تصريح صحفي أمس، أن القرارات الجديدة للحكومة الإسرائيلية المتطرفة هي إعلان حرب عبر تصعيد الإستيطان وهدم المنازل في الضفة والقدس، وتكريس سياسة الفصل والسيطرة وإنكار الوجود السياسي الفلسطيني، وترسيخ لواقع الاحتلال الإسرائيلي بغطاء إداري وظيفي.

وتابعت «شعبنا الفلسطيني بكل مكوناته أمام تحدي تاريخي ووجودي»، داعية منظمة التحرير الفلسطينية إلى فك الارتباط مع أوسلو وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، من أجل مواجهة مخططات العدو الإسرائيلي الذي يسعى إلى إبقاء السيطرة والاحتلال كواقع منظم وأبدي.

كما دعت لجان المقاومة، أبناء شعبنا في كل مكان إلى التوحد وتصعيد المقاومة والثورة، من أجل تحطيم أوهام حكومة الفاشيين في الكيان الإسرائيلي بالسيطرة على أرضنا الفلسطينية.

البرغوثي: قرارات «الكابينت» تمثل قرار ترانسفير إسرائيليًا بامتياز

رام الله/ سند:

قال الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي، إن قرارات «الكابينت» الإسرائيلي الأخيرة تمثل قرار ترانسفير إسرائيليًا بامتياز، يهدف إلى الاستيلاء الكامل على الأرض الفلسطينية، ودفع السكان الفلسطينيين قسرًا إلى الرحيل، عبر أدوات قانونية وعسكرية مغلّفة بقرارات إدارية.

وأوضح البرغوثي لوكالة سند للأنباء أمس، أن السماح بهدم منازل الفلسطينيين حتى في المناطق المصنفة «A» و«B» يكشف بوضوح عن أن الاحتلال انتقل إلى مرحلة جديدة تقوم على اقتلاع الإنسان من أرضه، وليس فقط السيطرة عليها، في خرق سافر لكل الاتفاقات الموقعة والمرجعيات الدولية.

وأضاف أن هذه القرارات تشكّل انقلابًا كاملًا على اتفاق أوسلو، وتؤكد أن «إسرائيل» لم تعد تعترف بأي تقسيمات أو التزامات سابقة، بل تتعامل مع كامل الضفة الغربية باعتبارها منطقة مفتوحة للضم والنهب والاستيطان.

وأشار البرغوثي إلى أن ما يجري هو مخطط متكامل لفرض الترانسفير الصامت، عبر هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتجفيف سبل الحياة، ودفع الفلسطينيين إلى الرحيل القسري، تمهيدًا للاستيلاء الكامل على الأرض دون سكانها الأصليين.

وأكد أن الحديث الإسرائيلي عن «تنظيم الأراضي» أو «تسجيلها» ليس سوى غطاء قانوني لعملية تطهير عرقي تدريجية، تستهدف تفريغ الأرض الفلسطينية من أصحابها الشرعيين، وتحويل الاستيطان إلى واقع نهائي لا رجعة عنه.

وبيّن البرغوثي أن هذه السياسات تجعل قيام دولة فلسطينية أمرًا مستحيلًا، إذ لا يمكن بناء دولة على جغرافيا ممزقة، ومناطق معزولة، وواقع استيطاني يلتهم الأرض ويطرد السكان.

وشدد على أن التركيز على مناطق بعينها، مثل الخليل والقدس وسائر المناطق المصنفة «C»، يعكس نية واضحة لإغلاق أي أفق سياسي، وفرض حل إسرائيلي أحادي يقوم على القوة والتهجير بدل السلام.

وختم البرغوثي بالتأكيد على أن الرد على قرارات الترانسفير هذه يجب أن يكون عبر تصعيد المقاومة الشعبية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتدويل القضية الفلسطينية قانونيًا، ومطالبة المجتمع الدولي بوقف هذا المخطط الاستعماري ومحاسبة الاحتلال على جرائمه.

وصادق الكابينت الإسرائيلي، خلال اجتماعه أمس، على قرارات ستؤدي إلى تغييرات عميقة في إدارة وتسجيل الأراضي في الضفة الغربية المحتلة وتعميق مخطط الضم وتسمح بهدم مبان بملكية فلسطينية في المناطق «أ».

وتهدف هذه القرارات، التي يقودها وزير الأمن يسرائيل كاتس ووزير المالية والوزير في وزارة الأمن بتسلئيل سموتريتش، إلى توسيع الاستيطان بشكل كبير، مع جعل إلغائها لاحقًا مرتبطًا بتعقيدات قانونية.

كما تشمل القرارات نقل صلاحيات ترخيص البناء في مدينة الخليل، بما في ذلك محيط المسجد الإبراهيمي، من بلدية الخليل إلى وحدة «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال، والخاضعة لمسؤولية الوزير بتسلئيل سموتريتش، ما من شأنه توسيع البؤرة الاستيطانية في الخليل وتفريغ «اتفاق الخليل» من مضمونه.

تُغيّر الواقع المدني والقانوني بالضفة

شهاب لـ "فلسطين": قرارات الكابينت "خطيرة" وتهدف لفرض السيـــــادة على الضفة

رام الله- غزة/ نور الدين صالح:

حذّر الكاتب والمختص في الشأن الإسرائيلي أمجد شهاب من خطورة القرارات الأخيرة التي صدَّق عليها المجلس الوزاري المصغر "الكابينت" في (إسرائيل)، والتي أعلنها وزيرا الجيش والمالية في حكومة الاحتلال، معتبرًا أنها تمثل خطوة متقدمة في مسار طويل يهدف إلى تغيير الواقع القانوني والمدني في الضفة الغربية وصولًا إلى فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة عليها، دون إعلان ضم رسمي.

وكان "الكابينت" قد صدق على سلسلة قرارات قدمها وزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش، ووزير الجيش يسرائيل كاتس، ستؤدي إلى تغيير جذري في الواقع القانوني والمدني في الضفة المحتلة.

ووفق بيان الاحتلال، فإن القرارات تهدف إلى إزالة عوائق قائمة منذ عشرات السنين تسهم في تمكين متسارع للاستيطان في الضفة، إلى جانب الغاء القانون الأردني الذي يحظر بيع الأراضي لليهود.

وبحسب البيان، فإن من أبرز القرارات رفع السرية عن سجلات الأراضي في الضفة ونشرها للعامة، بعد أن كانت محجوبة وهو ما زعمت (تل أبيب) أنه "سيعزز الشفافية، ويُسهّل عمليات شراء الأراضي".

وأوضح شهاب، في حديث خاص لصحيفة "فلسطين"، أن الرؤية الإسرائيلية لاحتلال الضفة الغربية مرت بمراحل واضحة ومتدرجة، بدأت بالاحتلال العسكري المباشر، ثم انتقلت إلى مرحلة الاستيطان المكثف عبر بناء البنية التحتية في التجمعات الاستيطانية الكبرى، وصولًا إلى مرحلة الضم الفعلي، الذي ينقسم إلى نوعين: ضم رسمي مُعلن، وضم واقعي يتم فرضه على الأرض دون إعلان قانوني.

وبيّن أن الضم الرسمي يشكل عبئًا سياسيًا على (إسرائيل)، لما قد يترتب عليه من مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي وبعض الدول العربية، إضافة إلى كلفته القانونية والدبلوماسية، لذلك فضّلت حكومات الاحتلال المتعاقبة اتباع سياسة "الضم الواقعي"، التي تُفرغ القانون الدولي من مضمونه، وتفرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأرض دون إثارة ردود فعل دولية حاسمة.

وأشار شهاب إلى أن (إسرائيل) تسيطر حالياً بشكل مباشر على نحو 70% من مساحة الضفة الغربية، في حين تُركت النسبة المتبقية على شكل مدن فلسطينية محاصرة، أشبه بـ"جزر سكانية" محاطة بالحواجز العسكرية والبوابات، ومنقطعة جغرافيًا عن بعضها البعض، ما يلغي أي تواصل جغرافي حقيقي ويقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة.

وبحسب شهاب، فإن المرحلة الثالثة والأخطر في هذا المسار هي ما تُسمى بـ"فرض السيادة"، وهي المرحلة التي بدأت تتجسد فعليًا من خلال تحويل إدارة المناطق من الجيش إلى مؤسسات مدنية إسرائيلية، وربطها مباشرة بالوزارات الإسرائيلية ومنظومة القوانين، خصوصًا في ما يتعلق بالأراضي والتخطيط والبناء. وفي هذا السياق، يُمنح المستوطنون حقوق التملك الكاملة، ويتم تحويل المستوطنات الكبرى إلى مدن رسمية، كما حدث في مستوطنة "أريئيل" التي تضم جامعة وتحولت إلى مدينة معترف بها إسرائيليًا.

وأكد أن هذا التحول يهدف إلى خلق واقع لا يمكن التراجع عنه مستقبلًا، بحيث يصبح الحديث عن تفكيك المستوطنات أو التوصل إلى حل سياسي أمرًا شبه مستحيل، لأن المستوطنين سيُقدَّمون للعالم باعتبارهم "مواطنين" يعيشون في مدن قائمة، وليسوا مستوطنين في أراض محتل ة.

وأوضح شهاب أن هذه السياسات تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، الذي يحظر على قوة الاحتلال إجراء أي تغيير ديموغرافي أو قانوني في الأراضي المحتلة.

ومع ذلك، فإن الواقع في الضفة يشير إلى وجود نحو 900 ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية، في عملية تغيير ديمغرافي ممنهجة تهدف إلى حسم الصراع من طرف واحد. وأضاف أن تعاظم الدور المدني للمستوطنين، وربطهم بالمنظومة القانونية والسياسية الإسرائيلية، يؤدي عمليًا إلى ضم غير معلن للضفة الغربية واعتبارها جزءًا لا يتجزأ من (إسرائيل)، مع إقصاء أي حديث عن كونها أراضي محتلة قابلة للتفاوض.

وفي خلفية هذه التطورات، يرى شهاب أن حكومة الاحتلال الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو رفعت شعار "حسم الملف الفلسطيني"، معتبرًا أن ما يجري في الضفة الغربية هو التطبيق العملي لهذا الشعار، في ظل غياب أي رد فعل فلسطيني فعّال، سواء على مستوى الصدام أو حتى المقاومة السلمية، وغياب استراتيجية واضحة لعرقلة هذه السياسات المتسارعة.

وختم شهاب بالتحذير من أن استمرار هذا المسار خلال السنوات العشر أو العشرين المقبلة سيؤدي إلى خنق المدن الفلسطينية ديمغرافيًا ومنع توسعها الطبيعي، ما سيدفع قطاعات واسعة من الفلسطينيين إلى الهجرة، فيما يتحول من يبقى إلى قوة عمل رخيصة تخدم الاقتصاد الإسرائيلي، في مشهد يعكس عملية تصفية تدريجية للقضية الفلسطينية دون اتفاق سياسي معلن.

بعد تأجيل موعد الإضراب المفتوح

الغول لـ«فلسطين»: ننتظر دعوة إدارة «أونروا» للحوار على أساس احترام الحقوق

غزة/ محمد عيد:

أفاد رئيس اتحاد الموظفين – إقليم غزة في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، د. مصطفى الغول، بتأجيل موعد الإضراب المفتوح داخل مؤسسات الوكالة في مناطق عملياتها (لبنان، الأردن، سوريا، غزة، الضفة الغربية)، مع بقاء الخطوات النقابية التصعيدية مفتوحة، وذلك بناءً على مبادرة وتدخل الدول المضيفة للوكالة.

وذكر الغول، في تصريح لصحيفة «فلسطين» أمس، أنه كان من المقرر الشروع في إضراب شامل في الخامس من فبراير/شباط الجاري، إلا أن المؤتمر العام لاتحادات العاملين قرر، استجابةً للمبادرة، انتظار دعوة إدارة «أونروا» للجلوس إلى طاولة الحوار خلال الأيام القليلة المقبلة، على أساس الاحترام المتبادل والرفض التام لأي إجراءات تمس حقوق اللاجئين والموظفين معًا.

وأوضح أن هذه الخطوة تأتي تقديرًا للدول والشخصيات التي تدخلت ونقلت رسائل تطمينية تمهيدًا للعودة إلى الحوار والتفاوض بشأن القضايا والأزمات العالقة بين المؤتمر العام وقرارات المفوض العام لوكالة «أونروا» فيليب لازاريني.

وشدد على أهمية الحوار في تسوية القضايا العالقة، مؤكدًا أن المؤتمر العام لا يسعى إلى الإضراب المفتوح بقدر ما يسعى إلى حوار شامل يضمن حقوق الجميع، في ظل الأزمات التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون.

وقال: «بدأنا خطوات تصعيدية متدرجة، وحاليًا نأمل الوصول إلى حلول منصفة... وما دون ذلك يبقى الإضراب المفتوح خيارًا قائمًا».

وأشار إلى الآثار السلبية لقرار إدارة الوكالة في جميع الأقاليم تقليص ساعات العمل الأسبوعية بنسبة 20%، وما يرافقه من تخفيض رواتب الموظفين بدءًا من فبراير/شباط الجاري، وتداعيات ذلك على جودة الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية وغيرها المقدمة للاجئين في مراكز «أونروا».

وبيّن أن اتحاد الموظفين – إقليم غزة يركز كذلك على قرار «أونروا» فصل 20 موظفًا في القطاع استنادًا إلى اتهامات وصفها بالباطلة دون جلسات استماع أو تحقيقات، إضافةً إلى القرار الأخير بفصل 600 موظف من غزة نزحوا بفعل الإبادة الجماعية إلى جمهورية مصر العربية، بحسب الغول.

وجدد دعوته لإدارة «أونروا» إلى إبداء الجدية والمسؤولية في معالجة الملفات العالقة بما يحقق مصلحة اللاجئين الذين يواجهون أزمات معيشية وإنسانية غير مسبوقة منذ عقود.

ووفق المؤتمر العام لاتحاد الموظفين، فإن الإضراب الشامل والمفتوح حق مشروع وضرورة نقابية في مواجهة سياسات استهداف الاستقرار الوظيفي والقرارات التعسفية بحق الموظفين، ومنها خصخصة الحرس في الرئاسة العامة – إقليم عمّان، وتحويل العقود من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة، إضافة إلى فصل موظفين على خلفيات نقابية وغيرها من الإجراءات الأحادية.

وكشف المؤتمر العام أن التفاهمات الأخيرة بين «أونروا» والدول المضيفة تُحمّل هذه الدول مسؤولية الضمان والمتابعة والتدخل المباشر في حال الإخلال بالتعهدات أو تعطيل مسار الحوار، إلى جانب إصدار بيان رسمي من الإدارة يؤكد حفظ حقوق الموظفين والالتزام باستمرارية الخدمات الأساسية للاجئين دون تحميلهم أو الموظفين أي كلفة إضافية للأزمة المالية أو السياسية.

في المقابل، تبرر «أونروا» قراراتها، التي تصفها بـ«الصعبة للغاية»، بالأزمة المالية الناجمة عن تراجع التبرعات التي تعتمد عليها، بعد أن أصبحت هدفًا لهجمات إسرائيلية سياسية وعسكرية متزايدة.

دستور بلا سيادة ولا تفويض شعبي..
غطاء لسلطة متهالكة تصادر الإرادة الفلسطينية

غزة- رام الله/ علي البطة:

أعاد تسليم مسودة الدستور المؤقت إلى رئيس السلطة محمود عباس فتح نقاش سياسي وقانوني، لا بشأن الصياغات فحسب، بل بشأن السياق والشرعية والجدوى. ففي لحظة فلسطينية مثقلة بالاحتلال وحرب الإبادة والتهويد، يبرز سؤال جوهري: هل الدستور أداة بناء أم غطاء سياسي جديد لنظام متهالك؟

تقدم المسودة بوصفها تمهيدا للانتقال من مرحلة السلطة إلى مرحلة الدولة، لكن هذا الطرح يصطدم بواقع سياسي هش، تغيب فيه السيادة الفعلية والمؤسسات المنتخبة، فالدساتير في التجارب المشابهة تتوج مسارات تأسيس، ولا تستخدم لتعويض غيابها أو القفز عليها، وفق خبراء.

وتسلم عباس، الخميس الماضي، مسودة الدستور الفلسطيني المؤقت، خلال استقباله لجنة الصياغة برئاسة المستشار محمد الحاج قاسم، معتبرا أن المسودة تمهّد للانتقال من مرحلة السلطة إلى مرحلة الدولة.

وقال عباس إن العام الجاري هو «عام الديمقراطية»، مؤكدا أن مواد الدستور، خاصة المتعلقة بالحقوق والحريات، تكفل حقوق المواطنين وتعزز تمثيل المرأة والشباب.

من جهته، أوضح الحاج قاسم أن اللجنة شكلت بمرسوم رئاسي، وأنجزت عملها خلال سبعة أشهر عبر عشرات الاجتماعات مع مؤسسات المجتمع المدني. وأكد أن المسودة تحافظ على التعددية السياسية والفصل بين السلطات، وتمكن البرلمان من ممارسة صلاحياته الرقابية والتشريعية.

غياب الإرادة

ويرى القانوني غاندي ربعي رئيس مجموعة الحق والقانون للمحاماة والاستشارات الدولية، أن الإشكال لا يكمن في النصوص، بل في غياب الإرادة السياسية لتطبيقها. مؤكدا أن الفلسطينيين لا يعانون فقرا دستوريا، بقدر ما يعانون تعطيل النظام الأساسي، وتحويل القوانين إلى شعارات بلا ممارسة أو أثر في الواقع.

ينطلق ربعي من سؤال السيادة بوصفه مدخلا حاسما: هل نملك سيادة حتى نكتب دستورا؟ فالدستور برأيه، تعبير عن عقد اجتماعي، بينما يعيش الفلسطينيون تحت احتلال مباشر، بسيادة منقوصة على الأرض والشعب، وانفصال قسري عن القدس ومناطق واسعة من الضفة الغربية.

في هذا السياق، تصبح المشاركة الشعبية وفق حديث ربعي لصحيفة «فلسطين» شرطا مفقودا، فالدساتير تصاغ عبر برلمانات منتخبة أو استفتاءات شعبية. أما في الحالة الفلسطينية، حيث المجلس التشريعي معطل، فإن أي مسار دستوري لا يمر عبر الشعب، يفتقد جوهر الشرعية مهما حسنت نواياه.

شرعية غائبة ومسار فوقي

الكاتب الصحفي نبهان خريشة يعتبر أن الدستور المقترح يعد في بيئة سياسية مختلة، تتركز فيها السلطات عمليا في يد واحدة. ووفق هذا الواقع، يصبح السؤال المركزي: من فوض هذه الجهة لكتابة دستور يحدد شكل الحكم وحقوق المواطنين؟

ويؤكد خريشة في مقال نشره مؤخرا، أن الدساتير لا تكتب في الغرف المغلقة، بل عبر عمليات تأسيسية شفافة وتشاركية. غير أن ما يجري اليوم، بحسب قراءته، يفتقر إلى الإعلان الواضح عن آليات الصياغة، أو المرجعيات الفكرية والسياسية، أو حتى مصير المسودة بعد إنجازها.

الأخطر، وفق التحليل، هو غياب أي ضمانة لعرض الدستور على استفتاء شعبي عام. فحرمان الشعب من حق إقرار دستوره يعني تحويل الوثيقة من عقد اجتماعي إلى قرار إداري، ويفصل النص عن مصدر شرعيته الطبيعية: الإرادة الشعبية الحرة.

يتقاطع هذا المسار مع ضغوط دولية متزايدة تحت عناوين «الإصلاح» و»الحوكمة»، ورغم مشروعية الإصلاح كمطلب شعبي، إلا أن توظيف الدستور كاستجابة لشروط المانحين يثير مخاوف من أن يعكس النص أولويات الخارج أكثر من تطلعات الداخل.

ويحذر خريشة من أن دستورا يصاغ لإدارة الأزمة لا لحلها، قد يتحول إلى أداة ضبط سياسي لا تمكين ديمقراطي. دستور يرضي الممولين، لكنه لا يعالج جذور الخلل في بنية النظام السياسي، ولا يؤسس لمساءلة حقيقية أو تداول فعلي للسلطة.

النص ليس المشكلة.. بل ميزان القوة

تتلاقى رؤيتا ربعي وخريشة عند نقطة أساسية: المشكلة الفلسطينية ليست في غياب النصوص، بل في تعطيلها. فالنظام الأساسي الفلسطيني لم يفشل كنص، بل أفرغ من مضمونه عبر المراسيم والاستثناءات، وتآكل الفصل بين السلطات، وتهميش الرقابة البرلمانية.

من هنا يبرز سؤال الضمانات: ما الذي يمنع تكرار السيناريو ذاته مع دستور جديد؟ فاستبدال نص بآخر دون تغيير ميزان القوة وآليات الحكم، لا يمثل إصلاحا، بل إعادة إنتاج للأزمة، وربما منحها غطاء قانونيا أكثر صلابة واستدامة.

تزداد الإشكالية تعقيدا في ظل الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة وغزة. فكيف يمكن لدستور واحد أن يوحد نظاما سياسيا منقسما، ونظامين قانونيين مختلفين، دون توافق وطني شامل يعيد بناء المرجعية السياسية الجامعة؟

كما لا يمكن فصل النقاش الدستوري عن واقع الاحتلال، يقول ربعي، ويكمل، فالدساتير تكتب عادة في ظل حد أدنى من الاستقرار والسيادة. أما في الحالة الفلسطينية، حيث لا سيطرة على الأرض أو الموارد أو المعابر، فإن قابلية تطبيق أي دستور تبقى موضع شك عميق.

لا يعني هذا رفض فكرة الدستور، بل رفض توقيته وسياقه وآلياته، وفق الخبراء. فالدستور الفلسطيني المطلوب، كما يجمع المتحدثون، يجب أن يكون ثمرة إرادة شعبية حرة، بعد إنهاء الانقسام وإحياء الديمقراطية. دون ذلك، سيبقى أي دستور نصا بلا روح.

جدل تعيينات السفراء يتصاعد...
مطالبات بتحقيق شفاف وتطبيق القانون

غزة/ محمد أبو شحمة:

تصاعدت في المدة الأخيرة الدعوات لفتح تحقيق رسمي في آليات تعيين السفراء بوزارة الخارجية الفلسطينية، على خلفية تداول اتهامات بوجود شبهات فساد إداري ومالي، وحديث متكرر عن تغليب النفوذ والولاء السياسي على معايير الكفاءة والخبرة، وسط مطالبات بالمساءلة وتطبيق قانون السلك الدبلوماسي المعمول به.

وأعاد مقطع صوتي متداول نُسب إلى سفيرة السلطة الفلسطينية لدى فرنسا، هالة أبو حصيرة، الجدل إلى الواجهة بعد تضمنه حديثًا عما وصفته «سقوطا أخلاقيا شاملا» داخل مؤسسات السلطة، بما يشمل وزارة الخارجية، الأمر الذي دفع إلى تجدد النقاش حول شفافية التعيينات وحدود الالتزام بالمعايير المهنية والقانونية في السلك الدبلوماسي.

الناشط في مكافحة الفساد عز الدين زعول وصف ما يتم تداوله بشأن أوضاع الوزارة والسفارات بأنه «مخز ومعيب»، داعيًا إلى فتح تحقيقٍ شفاف وحقيقي في مجمل التجاوزات، وتشكيل لجنة شعبية مستقلة للوقوف على ما يجري داخل الوزارة والبعثات الخارجية.

وأكد ضرورة توضيح آليات اختيار السفراء والدبلوماسيين والمعايير المعتمدة لذلك، متسائلًا عن أسباب عدم تطبيق قانون السلك الدبلوماسي رقم (13) لسنة 2005 حتى الآن.

وأشار زعول إلى جملة مخالفات قال إنها تتكرر داخل السلك الدبلوماسي، من بينها بقاء سفراء بعد تجاوز السن القانونية، ووجود أكثر من سفير في بعض البعثات، إضافة إلى استمرار موظفين لأكثر من عشرين عامًا في بعثة خارجية واحدة دون تدوير وظيفي، معتبرًا أن «قائمة المخالفات طويلة ولا يمكن تجاهلها».

وطالب وزيرة الخارجية بالبدء الفعلي في تطبيق القانون «ولو على سفارة واحدة» لإثبات جدية الإصلاح.

كما لفت إلى ما وصفها بحالات تستدعي التوضيح تتعلق بتولي أكثر من فرد من العائلة الواحدة مناصب دبلوماسية رفيعة، مؤكدًا أن التحقق من صحة هذه المعلومات يستوجب وقفة جادة وإجراءات شفافة.

من جهته، اعتبر أستاذ العلوم السياسية عبدربه العنزي أن بعض التعيينات الأخيرة تعكس تراجعًا في المعايير المهنية داخل المؤسسة الدبلوماسية، مشيرًا إلى أن الوزارة «لم تعد بحاجة إلى امتحانات أو مسارات تأهيل دبلوماسي» بقدر ما باتت—وفق رأيه—مرتبطة بدرجة القرب من دوائر النفوذ.

ورأى العنزي لـ»فلسطين» أن استمرار هذا النهج يضر بصورة المؤسسة التي يفترض أن تمثل الفلسطينيين دوليًا، ويعزز مظاهر الزبائنية على حساب الكفاءة.

ويأتي تجدد الجدل حول التعيينات الدبلوماسية في وقت تتزايد فيه المطالب الشعبية والنخبوية بإصلاحات مؤسسية شاملة، تقوم على الشفافية وتكافؤ الفرص وتطبيق القوانين الناظمة للعمل العام، بما يحفظ صورة التمثيل الفلسطيني في الخارج ويعزز الثقة بالمؤسسات الرسمية.

طلحة... رأسٌ صغير يواجه حربًا أكبر من عمره

غزة/ هدى الدلو:

لا يعرف طلحة محمد الهجين معنى الحرب، ولا يفهم لماذا استيقظ جسده الصغير فجأة على كل هذا الألم.

فالطفل الذي لم يتجاوز عامين ونصف العام، يرقد اليوم على سريرٍ ضيق في أحد أقسام المستشفى، رأسه مثقّل بالضمادات، وعيناه تفتحان وتغلقان ببطء، كأنهما تبحثان عن حياةٍ كانت قبل لحظة واحدة فقط طبيعية.

في الأول من فبراير/شباط، وبينما كان يُفترض أن يسود الهدوء مع سريان اتفاق وقف إطلاق النار، قصف الاحتلال الإسرائيلي مركز شرطة الشيخ رضوان شمال مدينة غزة دون إنذار، موقعًا شهداء وجرحى.

لم يكن طلحة هدفًا مباشرًا، لكن منزل عائلته القريب من الموقع لم يحتمل شدة الانفجار.

يروي والده، محمد الهجين، اللحظات الأولى بعد القصف قائلًا: «البيت أصلاً بلا جدار بسبب قصف سابق... ومن قوة الانفجار شفط الهواء طلحة وأسقطه من ارتفاع أربعة أمتار».

سقط الطفل بقوة، لتبدأ معركة غير متكافئة مع الموت.

أصيب في الرأس والقدم، ووصل إلى المستشفى بحالة حرجة للغاية، بينما كان النزيف يخرج من فمه وأذنيه.

يقول والده: «في البداية ظننت أنه استشهد... فقد كمية كبيرة من الدم، وكان في انبعاج داخل الجمجمة ضغط على العظم».

داخل غرفة العمليات، واجهت العائلة الحقيقة الأقسى.

أدخل الأطباء طلحة إلى جراحة عاجلة، ومنحوه وحدات دم، لكن جسده الصغير لم يستطع التعويض سريعًا، إذ ما تزال نسبة دمه منخفضة.

وخلال العملية أزال الأطباء العظم المفتّت من الجمجمة ورمموا ما أمكن، قبل أن يخبروا والده بأن الطفل فقد جزءًا من النخاع وجزءًا من المخ.

كلمات ثقيلة على قلب أي أب، تفتح بابًا واسعًا من الخوف على مستقبل طفل لم يبدأ حياته بعد.

ومع ذلك، بدأت تظهر مؤشرات تحسّن تدريجية يصفها الأطباء بـ»الحذرة»، فالإصابات الدماغية لا تُقاس بالأيام، بل بسنوات من الانتظار والعلاج.

تقول والدته إن طلحة يعاني نوبات بكاء وعصبية متواصلة، كأن الألم لا يجد طريقًا للخروج إلا بالصراخ، وتتساءل: أي ذنبٍ لطفلٍ صغير أن يتحمل كل هذا الوجع؟

الأم نفسها تعيش صراعًا يوميًا؛ فهي ترعى رضيعًا لم يتجاوز ثلاثة أشهر، فيما يحتاج طلحة إلى رعايةٍ مضاعفة.

«أنا بين نارين... هذا رضيع يحتاجني، وطلحة يحتاجني أكثر»، تقول بعينين مرهقتين.

نجا طلحة من الموت في لحظة القصف، لكنه ما يزال يعيش على حدّه كل يوم؛ جسدٌ صغيرٌ يحاول التعافي، وعائلةٌ تحاول الصمود، وحياةٌ معلّقة بين احتمال الشفاء... وذاكرة حربٍ اقتحمت طفولة لم تبدأ بعد.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

(وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا)
الإسراء: 8

في مطلع سورة الإسراء، يُساق التاريخ لا بوصفه حكاية، بل بوصفه قضاءً إلهيًا يتكرر ما تكررت أسبابه. تُروى سيرة بني إسرائيل في مسارين متوازيين من الإفساد والعلو الكبير، لا ينفصل أولهما عن آخرهما، ولا يُقرأ أحدهما إلا على ضوء الآخر. بدأ المشهد بنصرٍ وتمكين؛ مع موسى عليه السلام، ودخول للأرض المقدسة، لكن القوة حين انفصلت عن العدل تحوّلت إلى طغيان، والنعمة حين لم تُشكر انقلبت وبالًا. فكان الإفساد، وكان العلو، وكان الوعد الإلهي الذي لا يُخلف:

﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾.

هذا الوعد الأول، اختلفت فيه أنظار المفسرين تاريخيًا؛ فقيل هو السبي البابلي بعد انحراف طويل، وقيل هو ما جرى في المدينة المنورة وخيبر حين جال المؤمنون ديارهم، وهو قولٌ له وجاهته من جهة النص، إذ وصفهم الله بـ﴿عِبَادًا لَنَا﴾، وهو وصف لا يليق إلا بأهل الإيمان، ولأن الآيات لم تذكر دخول المسجد في هذا الموضع، مما يرجّح أن الدخول الموعود مرتبط بالوعد الثاني لا الأول.

ثم كانت الكرّة... لا رحمة، بل إمهال.

﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾

إمداد بالمال والبنين، تكثير في العدد، وتمكين مشروط، امتدّ – وفق هذا الفهم – من بعثة عيسى عليه السلام، حتى قيام الكيان الصهيوني المعاصر. مرحلة بلغ فيها العلو ذروته، وبلغ الإفساد حدّ الإبادة، في ظل حبلٍ ممدود من الناس، ودعم دولي مكشوف، ومشهد دموي نشهده اليوم عيانًا في غزة؛ حيث تُستعاد الآيات لا كاستدعاء وعظي، بل كتجلٍّ حيّ.

وهنا يطلّ الوعد الأخير، لا غموض فيه ولا تأجيل:

﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾.

ليس انتقامًا، بل تطهير.

ليس فوضى، بل قضاء مكتوب.

وليس حدثًا معزولًا، بل خاتمة مسارٍ ابتدأ بالإفساد وانتهى به.

ثم يأتي القانون الكلي، العابر للأمم والأزمان:

﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾.

فالخير والشر لا يتيهان في الفراغ، بل يعودان إلى صانعيهما، والسنن لا تُحابي أحدًا.

ويُغلق المشهد بتحذيرٍ لا يحتمل التأويل:

﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾.

عودة إلى الإفساد؟

فالعودة إلى العقوبة.

عودة إلى العلو؟

فالعودة إلى السقوط.

﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾...

لا مهرب من قدر الله، ولا حصن من سننه، ولا نهاية إلا حيث شاء الحكم العدل.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ حكم غيابي
صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه/ مجدي أحمد يونس الشرباصي من غزة وسكان الرمال سابقاً والمجهول محل الإقامة حالياً، نعلمك أنه قد حكم عليك من قبل هذه المحكمة في الدعوى المقامة عليك من المدعية/ أسماء خضر صادق الشيخ خليل من غزة وسكانها بثبوت طلاق المدعية أسماء المذكورة منك طلقة واحدة بائنة بينونة كبري مكملة لثلاث مسبوقة بطلقتين رجعيتين أوقعتها بتاريخ 2022/8/10 وانتهاء عدتها الشرعية منك بثلاث حيضات كاملات متتاليات بينهن طهران طهرت من آخرها بتاريخ 2022/11/10 ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها ويطلقها راغباً عنها وثبوت الطلقتين الرجعيتين المذكورتين والارجاع أثناء عدتها الشرعية وألزمت المدعى عليه مجدي المذكور برسوم الطلاق المذكور جميعه ورسوم الرجعيتين الغير مسجلات لدى المحكمة المختصة كما حكمت بتغريم المدعى عليه مجدي المذكور غرامة مالية وقدرها مائة دينار أردني جزاء على تخلفه عن تسجيل الطلاق تدفع لدى صندوق المحكمة حكماً موقوف النفاذ على تصديق محكمة الاستئناف الشرعية حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من مقام محكمة الاستئناف الشرعية بغزة وتابعاً له حكماً وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذا صار تبليغك حسب ا الأصول. وحرر في 2026/1/27م
قاضي محكمة غزة الشرعية
القاضي الشيخ/ محمود جمعة الكردي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

إعلام خصوم جريدة

إلى المدعى عليه/ أحمد فايز مقبل أبو لبدة من يبنا وسكان رفح سابقاً والمقيم حالياً في جمهورية مصر العربية ومجهول محل الإقامة فيها الآن هوية رقم (801077017)، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الخميس الموافق 2026/3/12م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2025/31م ، المرفوعة عليك من قبل زوجتك الداخل بها بصحيح العقد الشرعي المدعية/ سحر زهير زكي أبو هاشم من يبنا وسكان رفح سابقاً- نازحة في مواصي خانيونس حالياً وموضوعها "تفريق للضرر من الغياب"، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك يجرِ بحقك المقتضى الشرعي غيابياً، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/2/8م.

رئيس محكمة رفح الشرعية
الشيخ الدكتور/ أيمن خميس حماد

حين تتعثر العدالة عند بوابة العودة

تامر قشطة

تثير الاستقالات الأخيرة داخل منظمة «هيومن رايتس ووتش» تساؤلات متزايدة بشأن حدود الاستقلالية في عمل منظمات حقوق الإنسان الدولية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين.

وتشير قراءات حقوقية مستقلة إلى أن قرار تعليق تقرير يتناول إنكار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن فصله عن ضغوط سياسية ممنهجة تواجهها هذه المنظمات عند اقترابها من جوهر الصراع.

وترى هذه القراءات أن ما جرى يتجاوز كونه خلافًا إجرائيًا أو قانونيًا، ليعكس أزمة أعمق تتعلق بتآكل استقلالية القرار الحقوقي وتغليب الاعتبارات السياسية على التطبيق المتسق للقانون الدولي. كما تُعدّ الاستقالات مؤشرًا مقلقًا على اهتزاز الثقة داخل المنظومة الحقوقية الدولية، بما يحمله ذلك من تداعيات تتجاوز مؤسسة بعينها إلى مصداقية العمل الحقوقي برمّته، خصوصًا في ما يتعلق بحقوق غير قابلة للتصرف مثل حق العودة وتقرير المصير.

جاءت الاستقالات بعد قرار تعليق نشر تقرير خلص إلى أن حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة يندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية.

وبحسب ما كُشف في رسائل الاستقالة، فإن قرار سحب التقرير خالف آليات المراجعة المعتمدة داخل المنظمة، وعكس تغليب المخاوف من ردود الفعل السياسية على الالتزام بالوقائع القانونية.

وقد أحدثت هذه التطورات اضطرابًا داخل واحدة من أبرز منظمات حقوق الإنسان عالميًا، بالتزامن مع تغيّرات إدارية في قيادتها. كما أظهرت التجربة أن "حق العودة" ما يزال من أكثر الملفات حساسية حتى داخل الأوساط الحقوقية الدولية، رغم اتساع استخدام توصيفات قانونية جسيمة في النقاش العام المتعلق بإسرائيل.

التقرير غير المنشور، الذي بدأ العمل عليه مطلع عام 2025، وثّق شهادات فلسطينيين نزحوا من غزة والضفة الغربية، إضافة إلى لاجئين في دول الجوار هُجّروا منذ عامي 1948 و1967 ويعيشون أوضاعًا إنسانية قاسية.

وخلص معدّوه إلى أن إنكار حق العودة يمكن تصنيفه ضمن "الأفعال اللاإنسانية الأخرى" المندرجة في تعريف الجرائم ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي وقرارات قضائية دولية سابقة.

وكان من المقرر نشر التقرير في كانون الأول/ديسمبر 2025، قبل أن يُطرح تأجيله بدعوى ضعف الخلاصة القانونية، ما دفع مئات الموظفين داخل المنظمة إلى توقيع رسالة احتجاج حذّروا فيها من تقويض الثقة والشفافية في آليات المراجعة.

تذهب تحليلات حقوقية إلى أن تعليق التقرير لا يمكن فهمه بوصفه مسألة تقنية، بل باعتباره انعكاسًا لحجم الضغوط السياسية التي تواجهها المنظمات الدولية عند تناولها حقوق الفلسطينيين، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير.

ويُنظر إلى هذه الخطوة بوصفها سابقة تمسّ مبدأ استقلالية العمل الحقوقي، وتفتح الباب أمام تسييس معايير العدالة الدولية بدل الاحتكام الصارم للقانون والأدلة.

كما تؤكد هذه القراءات أن حق العودة ليس مطلبًا سياسيًا قابلًا للتفاوض، بل حقًّا فرديًّا وجماعيًّا غير قابل للتصرف، تكفله قرارات أممية ومبادئ راسخة في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ومن ثمّ فإن التعامل معه باعتباره ملفًا "حساسًا" يعكس خللًا قانونيًا وأخلاقيًا في مقاربة معاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وتكشف التطورات داخل المنظمة عن أزمة أوسع تتعلق بتأثير الضغوط السياسية والمالية في قرارات النشر وصياغة التقارير وحتى في اختيار المصطلحات القانونية، وهو ما يثير تساؤلات عن قدرة المنظومة الحقوقية الدولية على الحفاظ على استقلاليتها عند اختبارها في القضايا الأكثر تعقيدًا سياسيًا.

لا تقتصر آثار الاستقالات على البعد المؤسسي الداخلي، بل تمتد إلى ثقة الضحايا أنفسهم بمنظومة حقوق الإنسان الدولية.

فالتراجع عن نشر تقارير موثّقة قانونيًا تحت وطأة الضغوط يهدد مصداقية هذه المؤسسات، ويطرح تساؤلًا جوهريًا عن مدى قدرتها على تمثيل الضحايا والدفاع عن حقوقهم دون انتقائية.

وتشير تقديرات حقوقية إلى أن المنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية تواجه منذ سنوات ضغوطًا سياسية وإعلامية ومالية ممنهجة، تتجلى في حملات التشويه والضغط على الممولين وفرض كلفة سياسية على أي توصيف قانوني واضح للانتهاكات المرتكبة.

كما أن القيود المفروضة على عمل المؤسسات الدولية في الأراضي الفلسطينية، بما يشمل سحب التصاريح ومنع دخول الموظفين وعرقلة إدخال المعدات والمساعدات، تعكس نمطًا أوسع من التضييق على توثيق الانتهاكات.

ويُنظر إلى تقييد العمل الميداني وتقييد نشر التقارير بوصفهما وجهين لمشهد واحد عنوانه الأبرز: الحدّ من وصول الحقيقة إلى المجتمع الدولي وتقويض مسار المساءلة.

في ضوء هذه التطورات، يتجاوز الجدل حدود تقرير مؤجَّل أو استقالات فردية، ليطرح سؤالًا أعمق عن مستقبل استقلالية العمل الحقوقي الدولي عند تعامله مع القضية الفلسطينية.

فبين مقتضيات القانون وضغوط السياسة، يبقى مصير حقوق أساسية—وفي مقدمتها حق العودة—رهين قدرة المنظومة الحقوقية على الصمود أمام الاختبارات الأكثر حساسية.

جثامين بلا أسماء: جريمة المحو بعد القتل في غزة

إسلام شحدة العالول

في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل، والإنسانية تغط في سبات عميق، غزة وحدها كانت على موعد مع تسلم جزء من بقايا وجودها، متجسدًا في ستة وستين صندوقاً تحتوي على جثامين لشهدائها؛ هذه الصناديق منزوعة الإحساس ستنبش جرحًا -لم يندمل- لخمسة آلاف عائلة- تبحث منذ أشهر دون كلل أو ملل عن مفقوديها بين جثامين الشهداء التي يفرج عنها الاحتلال.

سياسة القتل مرتين:

ما يصل إلينا في كل مرة من جثامين، ليس إفراجاً عن جثامين كما يدعي الإحتلال، بل هو دليلٌ جنائيٌ على جريمة مكتملة الأركان؛ هؤلاءِ الذين أعدم بعضهم تحت سياط التعذيب، قُتلوا مرتين: مرةً حين أزهقت أرواحهم في غيابات السجون والتحقيق، ومرةً حين احتُجزت أجسادهم في مقابر الأرقام؛ ليُعادوا إلينا لا كأجسادٍ كاملة، بل كعظام بالية لا تكشف عن هوية صاحبها.

يا له من مشهدٍ يختصر وجع الفقد! كيف استطاع هذا المحتل الغاشم أنْ ينزع عن الفلسطيني آدميته، عبر إذلال الجسد حتى وهو جثة هامدة، ومعاملته كأنه بلا حرمة ولا تاريخ، ولا حتى قبرٍ يليق بقدسية خلقه.

إنهم لا يسلموننا شهداءنا، بل يسلموننا رسالة إجرام مفادها: "لا حرمة لكم حتى في الموت".

سياسة التلاعب بالمدى الزماني والمكاني:

في قلب هذه الفاجعة تتجلى ظاهرة «اللازماكانية» المأساوية، حيث يتوقف الزمن عند لحظة الفقد، وتضيق الجغرافيا لتصبح مجرد بحثٍ يائس بين الأشلاء؛ هنا يمارس أهالي المفقودين أصعب الطقوس وهي محاولة استعادة هوية ذويهم عبر التنقيب بين ثنايا العظام وبقايا الملابس عن خيطِ ضوءٍ يرشدهم إلى فلذات أكبادهم.

رغم دقة بحثهم يبقى المشهد اللازماكاني هو المسيطر، ولا يزال المفقودون مفقودين والجثث بلا أسماء؛ حتى الأطباء الشرعيون وقفوا مذهولين وعيونهم تقول: «كيف نُعيد الأسماء للأجساد وقد مُحيت الملامح؟ فهنا في غزة وبسبب الحصار، لا إمكانيات لفحص الحمض النووي (DNA)»!

سياسة محو الأثر:

هنا دعونا نسأل هذا العالم الصامت: لماذا يرتعبُ القاتل من أسماء ضحاياه حتى وهم عظامٌ متفرقة؟ إن إخفاء المحتل لأسماء الجثامين هو جزء من سياسة محو الأثر بعد سلب الروح، فالمحتل لا يكتفي بالقتل، بل يريد أنْ يمنعنا من أنْ نكون أصحاب قصة إنسانية؛ لأنّ منع الدفن هو نفي للوجود؛ فالقبر هو الشاهد المادي على أننا كنا هنا، وأنّ لنا اسمًا وعائلة وتاريخًا. وكذلك حين يمنعون الأهل من إلقاء نظرة الوداع على فقيدهم، هم يحاولون تحويله إلى مجرد «رقم في العراء»، وهذا هو جوهر الإبادة: نفي الوجود حتى بعد الموت.

بل إنها يا سادة كذلك، إمعان في نشر حالات الفقد اليتيم؛ ذلك الفقد الذي يُنتزع منه أسمى وأبسط حقوق الإنسان: الحق في الحداد، والحق في القبر، والحق في نظرة الوداع الأخيرة، والحق في تسجيل الاسم في قائمة الشهداء.

فهذا الفقد يحدث في ظروف تَمْنَع طقوس الوداع، مما يجعله فقداً بلا «أب رمزي» أو إطار اجتماعي يحتضنه ويخفف من وقعه، فيبقى الحزن معلقًا ومتجددًا، فلا النَفْس ترتاح ولا القلب يهدئ.

موات العالم:

ويبقى السؤال الذي يلوح في فضاء غزة التي تُباد أين هي القوانين الدولية؟ أين مواثيق جنيف التي تُقدس حرمة الموتى؟ يبدو أنّ هذه القوانين قد سُنت لجمع الشعوب والدول الضعيفة فقط، بينما يقف العالم المتحضر متواطئاً بصمته، يراقب إبادة شعب من مسافة صفر أو عبر البث المباشر ويكتفي فقط بتحسين ظروف موت هذا الشعب المكلوم.

إنّ هذا الصمت العالمي ليس عجزاً، بل هو شريكٌ أصيل في الجريمة؛ فمن صفق وهلل، ومن لطم صمتاً، ومن أمضى على قرارات التجويع والإبادة، كلهم يقفون في خندقٍ واحد ضد كرامة الإنسان الفلسطيني.

ختامًا:

يا رب، إننا نشكو إليك ضعف قوتنا، وقلة حيلتنا، وهواننا على الناس. إنهم تجبّروا بأسلحتهم، وتجبرنا بصمودنا ويقيننا. اللهم إننا نستودعك هذه الأشلاء، ونعلم أنك الجامع الذي سيجمع هذه العظام يوم البعث لتشهد على كل من خذلنا.

حسبنا الله ونعم الوكيل، ولعنة التاريخ تلاحق القتلة ومن صمتوا.

من زفّة الياسمين إلى فستان يخبّئ غبار الحرب... حكاية عروس من غزة

د. فاتن السامرائي

لم تكن رائحة الياسمين في غزة يوماً مجرد تفصيل عابر في حفلات الزفاف، بل كانت إعلاناً جماعياً بأن الحياة ما زالت قادرة على أن تزهر رغم الحصار والخذلان وتراكم الوجع. في الأزقة الضيقة التي اعتادت أن تحفظ أسرار الفرح والخوف معاً، كانت العروس تمشي بخطوات خفيفة بين أصوات الزغاريد، تسبقها ابتسامة أمّها وترقب جدّتها، ويحيط بها حلم صغير اسمه "بداية جديدة". هناك، كانت الزفّة تشبه انتصاراً مؤقتاً على القلق، وكانت فساتين الزفاف البيضاء تُخاط من خيوط الأمل أكثر مما تُخاط من القماش. لكن في غزة، لا تبقى الحكايات كما تبدأ.

كانت هي، مثل كثيرات قبلها، تحلم بزفاف بسيط يليق بمدينتها المتعبة. اختارت فستانها بعناية، وأمضت ساعات طويلة تتأمل تفاصيله، وكأنها تحاول أن تُثبّت لحظة الفرح داخل ذاكرة لن ترحمها الأيام. لم يكن الفستان فخماً، لكنه كان كافياً ليحمل أحلام فتاة انتظرت طويلاً أن تُنادى باسمها مسبوقاً بلقب "العروس". كانت تخطط لزفّة تمر من الشارع الذي لعبت فيه طفلة، وتصل إلى بيت أرادت أن يكون بداية لحياة هادئة، حياة لا تُقاس بعدد الغارات ولا تُعدّ فيها الأيام وفق نشرات الأخبار.

غير أن الحرب لا تعترف بمواعيد الفرح.

في ليلة كانت تستعد فيها لتجربة فستانها للمرة الأخيرة، تسللت أصوات الانفجارات إلى قلب البيت قبل أن تصل إلى النوافذ. اهتزت الجدران، وسقط شيء ما داخلها لم يكن حجراً ولا زجاجاً، بل ذلك اليقين القديم بأن الفرح يمكن أن يُؤجَّل لكنه لا يُلغى. في تلك اللحظة، صار الفستان الأبيض شاهداً صامتاً على تحول قاسٍ؛ لم يعد رمزاً لبداية حياة، بل أصبح قطعة قماش تحاول أن تحمي نفسها من غبار يتسلل إلى كل شيء.

لم تعد العروس تفكر في تفاصيل الزينة أو لون الورود أو عدد المدعوين. صار السؤال الوحيد الذي يطاردها: هل سيبقى البيت قائماً حتى موعد الزفاف؟ كانت تُمسك بفستانها كلما اشتدت الغارات، وكأنها تتمسك بجزء من حلم يوشك أن يتبخر. حاولت أن تنظفه من الغبار أكثر من مرة، لكنها أدركت أن الغبار في غزة ليس مجرد ذرات تراب، بل ذاكرة حرب تلتصق بالأشياء والبشر معاً.

في الأيام التالية، تحوّل البيت الذي كان من المفترض أن يستقبل الضيوف إلى ملاذ مؤقت لعائلة تبحث عن زاوية آمنة. صار الفستان معلقاً في زاوية الغرفة، يراقب صمتاً ثقيلاً يخيّم على المكان. لم تعد الزغاريد تُسمع، بل استبدلتها صفارات الإسعاف وأصوات الطائرات. ومع ذلك، لم تتخلَّ العروس عن فستانها، كانت تنظر إليه كأنها تنظر إلى نسخة أخرى من نفسها، نسخة لم تستسلم بعد.

في غزة تتغير معاني الأشياء بسرعة مذهلة. الفستان الذي صُمم ليُدهش الحضور أصبح قطعة تحفظ حكاية صمود. والعروس التي كانت تحلم بزفّة ياسمين صارت تحلم بليلة هادئة فقط، ليلة لا تُقاطعها أصوات القصف، ولا تُضطر فيها إلى احتضان خوفها بدلاً من أحلامها. ومع كل يوم يمر، كانت تتعلم أن الفرح هنا لا يُلغى، لكنه يُعاد تعريفه باستمرار.

لم تكن قصتها استثناءً، بل جزءاً من لوحة أوسع ترسمها الحرب فوق وجوه نساء كثيرات. في غزة، ترتدي بعض العرائس فساتينهن تحت ضوء الشموع، وتلتقط أخريات صور زفافهن بين أنقاض بيوت فقدنها قبل أيام. هناك، يصبح الزفاف فعلاً من أفعال المقاومة، ويصبح الإصرار على الفرح تحدياً صريحاً للموت.

ومع ذلك، بقي في قلبها شيء يشبه الياسمين الأول. كانت تؤمن أن الفستان الذي خبّأ غبار الحرب يمكن أن يُرتدى يوماً ما، لا ليخفي آثار الدمار، بل ليعلن أن الحياة أقوى من كل ما حاول كسرها. كانت تدرك أن طريقها إلى الفرح لن يكون معبداً كما تخيلت، لكنه سيبقى طريقها الخاص، الطريق الذي تسير فيه آلاف النساء في غزة، يحملن أحلامهن على أكتاف أنهكها الانتظار ولم يطفئها الألم.

في نهاية الحكاية، لا تبدو العروس مجرد فتاة تستعد لزفافها، بل تصبح صورة لمدينة كاملة تحاول أن ترتدي الأبيض رغم كل شيء. مدينة تعرف أن الياسمين قد يتأخر في الإزهار، لكنه لا ينسى أن يعود. وفي كل مرة تُرفع فيها زغرودة وسط الركام، تُكتب سطور جديدة في قصة غزة، قصة تُثبت أن الفرح هناك ليس رفاهية، بل فعل بقاء، وأن العرائس اللواتي يمشين نحو أحلامهن وسط الغبار، إنما يمشين نحو الحياة نفسها، مهما بدا الطريق محفوفاً بالرماد.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

من تحت الركام... أطفـــــال غزة يكتبون رسائلهـــــم بالألوان

دير البلح/ فاطمة العويني:

لم يكن المرسم الذي فتح أبوابه للأطفال في دير البلح مكانًا صالحًا للرسم بقدر ما كان مساحة نجاة.

بين جدران متصدعة وآثار حريق وبقايا قذائف، جلست مجموعة من الأطفال تمسك بالريشة كما لو أنها تمسك بحياة أخرى، في حين وقفت الفنانة التشكيلية ميساء يوسف تقودهم بهدوء نحو نافذةٍ من ألوان أسمتها: «رسائل إلى السماء».

في خضم الحرب الإسرائيلية على غزة، وجدت يوسف (42 عامًا) في العلاج بالفن طوق نجاة شخصيًا وإنسانيًا؛ وسيلةً لمقاومة الخوف الذي سيطر عليها وعلى أطفالها، ومساحةً لتفريغ ما يثقل صدور عشرات الأطفال الذين عاشوا القصف والنزوح والفقد.

تقول يوسف إن قرار العودة إلى الفن خلال الحرب كان من أصعب ما اتخذته: «ممارسة جزء من الحياة الطبيعية في ظروف غير طبيعية لم يكن سهلًا... العودة إلى الفن ليست ترفًا، بل حفظٌ للهوية وقصة نزوح وموت وخطوط ذاكرة لا تُنسى».

وتستعيد لحظة التحول في فبراير/شباط 2024، حين كانت تعيش إحباطًا شديدًا وتنتظر الأسوأ، قبل أن تتلقى طلبًا من صحفية تركية لإرسال أعمال فنية تُعرض رسالةً إنسانية إلى السيدة التركية الأولى أمينة أردوغان. أرسلت يوسف لوحاتٍ قديمة أنجزتها عقب حرب 2008، عُرضت لاحقًا في معرض فني بتركيا، فيما جابت شاحنات تحمل أعمالها شوارع نيويورك بالتزامن مع زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان للبيت الأبيض.

تقول: «شعرت وقتها أنني لست رقمًا... بل إنسان يحمل قصة ورسالة، فقررت مواصلة الطريق والمشاركة في معارض دولية لنقل معاناة شعبي».

ورغم ظروف الحرب القاسية ونقص الأدوات وغياب المكان الآمن، انضمت يوسف إلى «بينالي غزة» وأنجزت أول عملين فنيين خلال الحرب، ووصفت التجربة بأنها «عودة للحياة والتنفس بعد الاختناق».

بالتوازي، فتحت منزلها ومرسمها المتضرر لعشرات الأطفال، بينهم نازحون يعيشون الخوف ذاته الذي يعيشه أطفالها الثلاثة.

«كان لدينا أكثر من 20 طفلًا في البداية... بدأنا ورشات تفريغ نفسي وعلاج بالفن لإبعاد كابوس الحرب عنهم»، تقول يوسف، مشيرةً إلى أن العمل مع الأطفال ساعدها هي أيضًا على التخلص من القلق واستعادة شيءٍ من الطمأنينة.

وترى الفنانة الغزية أن الفن «لغة عالمية» قادرة على نشر السلام والأمل دون ترجمة، وهو ما دفعها لإطلاق مبادرة «رسائل إلى السماء» من فوق الركام؛ مساحة يروي فيها الأطفال قصص نزوحهم وأحلامهم وما تركته الحرب في داخلهم.

يوسف، الحاصلة على بكالوريوس الفنون الجميلة من جامعة الأقصى، بدأت مسيرتها الفنية مبكرًا وشاركت في أول معرض جماعي عام 2005 برسومات عن النكبة الفلسطينية، قبل أن تنخرط في معارض محلية ودولية وتجارب طويلة في فن الكولاج.

لكن الحرب أوقفت مشروع «الأتيليه» الخاص بها، ودمّرت منزلها ومرسمها وأرشيفها الفني بالكامل بعد قصفه بقذائف حارقة، لتجد نفسها «تعيش على الركام» بعد أن فقدت كل ما تملك.

ورغم ذلك، استمر المشروع بدعم من مؤسسة عبد المحسن القطان وجمعيات إيطاليّة أرسلت أدوات فنية، إضافةً إلى مساهمات فنانين من أنحاء العالم.

ومع عودتها إلى غزة، بات المرسم يستقبل ما بين 35 و45 طفلًا أسبوعيًا، مع إمكانية توسيع الورشات لاحقًا.

وتحظى المبادرة بتفاعل دولي؛ إذ تُنظم فعاليات باسم «رسائل إلى السماء» في مدارس وكنائس بإيطاليا، ويتبادل الأطفال الرسائل مع أقرانهم في الخارج ليؤكدوا لهم أنهم «ليسوا وحدهم». كما يجري العمل على إصدار كتاب يحمل الاسم ذاته، يضم رسومات الأطفال وقصصهم وشهادات أمهاتهم.

وتشير يوسف إلى تحسنٍ ملحوظ في الحالة النفسية للأطفال المشاركين، خصوصًا من تعرضوا لصدمات شديدة أو فقدوا أفرادًا من عائلاتهم، مؤكدةً أن الفن ساعدهم على «العودة إلى الحياة».

لكن المشروع لا يزال يواجه تحديات كبيرة، أبرزها نقص الإمكانات وغلاء الأدوات وصعوبة التنقل، إضافةً إلى خطورة المكان المفتوح على الركام وآثار القصف، ما يثير الخوف في نفوس الأطفال، خاصة مع تعرض محيط الورشات للقصف أكثر من مرة.

ورغم كل ذلك، تتمسك يوسف بالأمل في إعادة إعمار منزلها ومرسمها سريعًا لتواصل العمل مع الأطفال وتستعيد حياتها الفنية.

ففي غزة، حيث تتكاثر الحكايات المؤلمة، تحاول مجموعة صغيرة من الألوان أن تكتب نهايةً مختلفة... رسالةً ترتفع من بين الركام إلى السماء.

وُلد بلا حضن... طفل ينتظر أبًا لا يعلم بقدومه

غزة/ جمال غيث:

في أحد بيوت غزة الصغيرة، يكبر رضيع لم يرَ وجه والده يومًا، ولم يسمع صوته، ولم يشعر بدفء حضنه. يحمل اسمًا اختارته أمّه على عجلٍ ممزوج بالأمل: «عيد»، كأنها تعلّق على حروفه وعدًا بلقاء مؤجل، وحياةً لم تبدأ بعد.

لكن الأب، محمد عيد صباح (33 عامًا)، لا يعلم حتى الآن أنه أصبح أبًا. فمنذ اعتقاله داخل مستشفى كمال عدوان شمالي قطاع غزة في 20 ديسمبر/كانون الأول 2024، انقطعت أخباره تمامًا، في حين يواصل الاحتلال إنكار وجوده في السجون، في واحدة من حالات الإخفاء القسري التي تعيشها عائلات فلسطينية كثيرة.

وسط هذا الغياب القاسي، يقف والده الطبيب عيد صباح، مدير التمريض في المستشفى ذاته، بين وجعين متلازمين: ابنٌ مخفيٌّ خلف القضبان، وحفيدٌ وُلد دون أن يحتضنه والده. يقول بصوت مثقل بالانتظار: «ابني لا يعرف أنه أصبح أبًا، لا يعلم أن زوجته كانت حاملًا، ولا أن طفلًا وُلد وينتظر اسمه».

تزوّج محمد قبل أيام قليلة من اندلاع حرب الإبادة على غزة، ولم ينعم بزفافٍ حقيقي أو بداية حياة مستقرة. ومع اشتداد القصف، بقي في المستشفى يؤدي عمله دون انقطاع، رافضًا المغادرة رغم الخطر، إلى أن اعتُقل من مكان عمله.

بعد أيام من اعتقاله فقط، اكتشفت العائلة أن زوجته حامل. يروي الأب: «عرفنا بالحمل بعد اعتقال محمد بأيام... أما هو فلا يعلم حتى الآن أن له طفلًا اسمه عيد».

وُلد الرضيع قبل أربعة أشهر وسط الحرب والخوف والانتظار، شأنه شأن آلاف أطفال غزة الذين فتحت أعينهم على الغياب. يكبر «عيد» بينما صورة والده حبيسة الذاكرة والروايات، لا أكثر.

ورغم إنكار الاحتلال اعتقال محمد، يؤكد والده أن أسرى محررين أبلغوا العائلة أنهم التقوا به داخل السجن، دون معرفة مكان احتجازه أو ظروفه الصحية.

«طرقنا كل الأبواب، تواصلنا مع منظمات دولية والصليب الأحمر، لكن الاحتلال ينكر وجوده... وهذا أخطر من الاعتقال نفسه»، يقول الأب.

يزداد القلق يومًا بعد يوم، فالإخفاء القسري – كما يراه – حكمٌ مفتوح بالموت في ظل ما يتعرض له الأسرى من تعذيب وإهمال طبي وتجويع وبرد قاس.

«كل خبر عن استشهاد أسير داخل السجون يعيد لنا الكابوس من جديد».

ويؤكد أن ما يحدث ليس مجرد غياب فردي، بل جريمة نفسية وإنسانية تمس عائلة كاملة: «حفيدي يكبر، ومحمد لا يعلم بوجوده... هذه قسوة لا تقل عن الاعتقال نفسه».

وفي نداء يحمل وجع الأب وصرخة الجد، يوجّه عيد صباح رسالته إلى العالم: «كفى صمتًا... نطالب بقرار عاجل للضغط من أجل إطلاق سراح الأسرى ووقف الإخفاء القسري والإهمال الطبي والتجويع».

كما دعا الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والصليب الأحمر إلى تحمّل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية، متسائلًا: «لماذا ما زالوا معتقلين حتى بعد توقف الحرب؟ وعلى أي ذنب؟».

في نهاية الحكاية التي لم تكتمل بعد، يبقى مشهدان متوازيان: زنزانة مجهولة لا يعلم ساكنها أنه أصبح أبًا، وسريرٌ صغير ينام عليه طفل لا يعرف أن اسمه قصة انتظار. بينهما تمتد حكاية فلسطينية أخرى... عنوانها الغياب، وأملٌ يرفض أن يُعتقل.

حمادة الهبيل... سيرةُ خبزٍ وماءٍ انتهت بصاروخ

غزة/ عبد الرحمن يونس:

لم يكن صباح مخيم الشاطئ غربي مدينة غزة يشبه ما قبله بعد ذلك الصاروخ.

في الطريق القريب من البيوت التي اعتاد أن يطرق أبوابها حاملاً الخبز والماء، انتهت حياة حمادة الهبيل (32 عامًا)، الشاب الذي عرفه السكان وجهًا يوميًا للنجدة الصامتة، ورجل المهمات التي لا ينتظر أصحابها شكرًا ولا ضوءًا.

استهدفته طائرات الاحتلال الإسرائيلي في أثناء عودته من عمله في مطبخ تكية خيرية، بعدما أمضى ساعات الفجر الأولى في إعداد الطعام وتوزيعه على الأسر الفقيرة والنازحين. صاروخ واحد أنهى حياته، وترك فراغًا واسعًا في مخيم اعتاد حضوره في أدق تفاصيل يومه.

ومنذ اندلاع الحرب، برز اسم الهبيل بين أكثر الشبان نشاطًا في لجان الإغاثة والطوارئ؛ يتنقل بين البيوت لتوزيع الخبز والمياه، ويتابع احتياجات الأرامل وكبار السن، ويساعد المرضى في الوصول إلى العلاج، ويشارك في حل المشكلات اليومية للسكان.

يقول أحد جيرانه: «ما كان يقعد في البيت... طول اليوم في الشارع يخدم الناس. إذا في مشكلة في الحي، أول اسم يخطر في بالك هو حمادة».

في مطبخ التكية، كان يبدأ يومه قبل شروق الشمس، ثم يخرج بنفسه لتسليم الطعام للأسر التي لا تستطيع الوصول إلى نقاط التوزيع. لم يكن العمل بالنسبة له مهمة عابرة، بل التزامًا يوميًا تجاه أبناء مخيمه.

شقيقه طارق الهبيل وصفه بأنه «عمود من أعمدة المخيم»، مضيفًا لصحيفة «فلسطين»: «إنه أخي وفخري وفخر المخيم... كان رجل المهمات الصعبة، وما ترك الميدان لحظة. نجا ثلاث مرات من الاغتيال، وفي الرابعة ترجل الفارس، وترك فراغًا كبيرًا لن يعوضه أحد».

في محيط مكان الاستهداف، كان الأطفال الأكثر تأثرًا. يروي صديقه بلال النجار: «طفل صغير كان يبكي بشدة. سأله صديقه: لماذا تبكي؟ قال: حمادة اللي الصبح أعطانا ربطة الخبز استشهد... وقتها فهمت كم كان قريبًا من الناس».

وخلال ساعات، تحولت صفحات مواقع التواصل الاجتماعي إلى مساحة عزاء مفتوحة؛ صور ومنشورات نعي من مختلف فئات المخيم، يستعيدون فيها مواقف إنسانية صغيرة تركت أثرًا كبيرًا.

أما والدته، فاستقبلت الخبر بكلمات يختلط فيها الصبر بالفقد: «الحمد لله حمد الشاكرين... الحمد لله الذي أكرمني بهذا الشرف العظيم... اصطفاء فلذة كبدي شهيدًا... نحتسبه عند الله شهيدًا ولا نزكي على الله أحد».

اليوم، يظهر غيابه في التفاصيل اليومية للمخيم؛ حيث أن لجان الطوارئ تبحث عمن يسد مكانه، والأسر التي كانت تعتمد عليه تسأل عن البديل، والأطفال ينتظرون الخبز، فيما الأرامل يفتقدن من كان يطرق الأبواب بصمت.

ويقول جاره معاذ هنية: «كنا نعتمد عليه في كل شيء... لما استشهد حسّينا إن المخيم فقد واحدًا من أهله، مش مجرد شاب».

برحيل حمادة الهبيل، خسر مخيم الشاطئ أحد أبرز وجوه العمل الإنساني الشعبي؛ شابًا بلا صفة رسمية، لكنه حمل همّ الناس يوميًا، وترك خلفه سيرة تبدأ بخدمة بسيطة... وتنتهي بحكاية لا ينساها المخيم.

رياضيو غزة يتحدون حرب الإبادة بأول بطولة كروية منذ عامين

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

تواصلت مباريات البطولة التنشيطية لكرة القدم - الصالات في غزة وسط حضور جماهيري لافت وحماس كبير من اللاعبين، الذين عادوا لممارسة هوايتهم المفضلة بعد توقف دام أكثر من عامين بسبب حرب الإبادة الإسرائيليين.

وعلى مدى أول يومين في البطولة أقيمت عدة مباريات، شهدت تسجيل الكثير من الأهداف، وسط توقعات بمنافسة شديدة على لقب البطولة التي ينظمها الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، وخصصها لأندية الدرجتين الممتازة والأولى.

قوة الإرادة

وقال مصطفى صيام مسؤول دائرة الإعلام باتحاد الكرة في المحافظات الجنوبية، إن البطولة تمثّل رسالة معبرة عن قوة وإرادة الشعب الفلسطيني ورغبته في الحياة رغم كل منغصات الاحتلال وما لحق بالحركة الرياضية من دمار هائل خلال حرب الإبادة.

وأضاف صيام لصحيفة «فلسطين» إن البطولة التنشيطية تأتي في إطار خطة التعافي التي أقرها اتحاد الكرة من أجل عودة النشاط بشكل تدريجي في محافظات غزة، مؤكداً أنها ستكون باكورة سلسلة من البطولات الأخرى التي سينظمها الاتحاد في الفترة القادمة.

وأوضح صيام أن الجماهير الرياضية في غزة وكذلك اللاعبين والأندية متعطشين لعودة النشاط الرياضي، رغم الدمار الكبير الذي لحق بالمنظومة الرياضية من أندية وملاعب ومنشآت، واستشهاد أكثر من ألف شهيد رياضي طوال فترة الحرب.

مباريات حماسية

وفي مباريات اليوم الثاني ولحساب المجموعة الثانية التي أقيمت على ملعب نادي فلسطين تفوق خدمات الشاطئ على الأهلي 0-2 جاءت بتوقيع الثنائي خميس حمودة ومحمود أبو سلطان.

وفي المباراة الثانية التي أقيمت على نفس الملعب تعادل غزة الرياضي وأهلي بيت حانون 2-2، سجل للأول علي جبر وعز أبو راس، بينما سجل للثاني يحيى النجمي وبشار حمد. وعلى ملعب النصيرات وضمن منافسات المجموعة الثانية تغلب أهلي النصيرات على خدمات رفح 3-5، سجل للنصيرات مؤمن جبر هدفين، أنس أبو شمالة، أحمد المنايعة، محمود وادي، بينما سجل لخدمات رفح محمد الجرمي، أحمد أبو كوش، أمين العيادي.

وفي المباراة الثانية من نفس المجموعة اكتسح فريق شباب الزوايدة فريق خدمات خانيونس 8-3، سجل الزوايدة مهند ابو مزيد 3 أهداف، فادي أبو جابر هدفين، أمير الغواش، محمد السيد، محمد الهمص، وأحرز لخدمات خانيونس محمد أبو سبلة، إسماعيل صيدن، نظمي الحولي.

وعلى ملعب دير البلح وضمن المجموعة الأولى تعادل شباب رفح والأمل 3-3، أحرز للشباب عبد الرحمن الحميدي، ناجي النحال، محمد أبو دان، وسجل للأمل احمد العكاوي هدفين وحسن العويني، وتعادل اتحاد دير البلح واتحاد خانيونس 1-1 في نفس المجموعة، سجل لدير البلح أحمد أبو ناجي، ولخانيونس عمر أبو عبيدة.

وفي اليوم الأول وضمن المجموعة الأولى لفرع «غزة والشمال» الذي تقام مبارياته على ملعب نادي فلسطين في مدينة غزة تغلب بيت حانون الرياضي على المجمع الإسلامي 2-1، حيث سجل للأول ربحي اشتيوي، وهيثم أبو عودة، فيما أحرز هدف المجمع الوحيد محمد الحمامي.

وفي نفس المجموعة، تفوق اتحاد الشجاعية على هلال غزة 3-1، وسجل ثلاثية الشجاعية وسيم فرج «هدفان»، وخيري مهدي، بينما سجل هدف الهلال محمد عبيد.

وأدار المباريات طاقم تحكيم مكون من: محمود الصواف، ومحمود ابو حصيرة، ومحمد السدودي.

وعلى ملعب النصيرات وسط القطاع، وضمن مباريات المجموعة الثالثة لفرع «الوسطى والجنوب» فاز فريق خدمات النصيرات على شباب خانيونس 2-1، أحرز ثنائية النصيرات محمود شاهين، فيما سجل لخانيونس إسماعيل جبر، وبالمباراة الثانية تفوق نماء على بيت لاهيا 4-2، وسجل رباعية نماء محمد سلمان «هدفان»، وإسماعيل أبو جراد، ومحمد القاضي، بينما سجل ثنائية بيت لاهيا أحمد سعد.

وضمن منافسات المجموعة الأولى، والتي أقيمت على ملعب نادي اتحاد دير البلح وسط القطاع، تغلب فريق اتحاد خانيونس على الأمل 2-1، وسجل هدفي الاتحاد عمر أبو عبيدة، وحسام الشاعر، بينما أحرز هدف الأمل الوحيد حسن العويني.

وبالمباراة الأخرى، تفوق فريق اتحاد دير البلح على خدمات البريج 8-3، وجاءت أهداف الفائز بتوقيع أحمد أبو ناجي «هدفان»، ومحمد أبو عمران «هاتريك»، ومعتز ريان، وقصي أبو ماشي، ومازن عويضة، بينما أحرز أهداف البريج أحمد الكرنز «هدفان»، ومهدي عاصي.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الاثنين 21 شعبان 1447هـ 9 فبراير/ شباط
Monday 9 February 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

غرفة تتحدى الركام... حكاية معلمة أعادت للطفولة دفاترها

غزة/ فاطمة العويني:

تحت سقفٍ متصدّعٍ تتسرّب منه قطرات المطر، يجلس أطفالٌ صغار على فراشٍ أرضي يخبّئون دفاترهم بأيديهم الصغيرة كي لا تبتلّ. وبالرغم من البرد ونقص الإمكانات، تتردّد في الغرفة أصوات الحروف الأولى، كأنها محاولة عنيدة لانتزاع الحياة من قلب الخراب.

في هذه المساحة الضيّقة من منزلٍ تضرّر بالقصف في مخيم الشاطئ، صنعت المعلمة منى السيسي روضةً بديلة، لتمنح أطفال الحي فرصة تعلّم حُرموا منها منذ اندلاع الحرب.

لم تكن الفكرة مشروعًا مخطّطًا بقدر ما كانت استجابة لنداء الجيران الذين رأوا في خبرتها الطويلة ملاذًا لأطفالهم. تقول السيسي: «لم يكن القبول سهلًا، فلا أملك أي إمكانات مادية لمكانٍ أو أثاثٍ مناسب، لكن شوقي لمهنتي وحاجة الأطفال دفعاني للمحاولة».

ومع عجزها عن استئجار مقر، لم تجد سوى غرفة في منزل أسرتها المتضرّر لتحويلها إلى صفّ دراسي صغير. غير أن الإقبال فاق توقّعاتها، واضطرت لاكتفاء بثلاثين طفلًا فقط لأن المكان لا يحتمل أكثر.

تشفق المعلمة على تلاميذها الذين يدرسون بلا مقاعد أو وسائل تعليمية كافية، فيما تتسلّل مياه المطر فوق رؤوسهم من شقوق السقف. ومع ذلك، لا يتغيّبون عن الدروس حتى في أقسى الظروف.

«الأطفال يشتاقون لمساحة مختلفة عمّا عاشوه في الخيام والنزوح وطوابير المياه... وجدوا طفولتهم بين الدفاتر والألوان»، تقول السيسي.

تحمل السيسي دبلوم تربية طفل، وعملت في رياض الأطفال نحو عشرين عامًا، قبل أن يدمّر الاحتلال الروضة التي كانت تعمل فيها. وخلال نزوحها إلى مواصي خان يونس، حوّلت خيمتها إلى روضة مصغّرة ضمّت خمسة عشر طفلًا، قبل أن تتوقف مع عودتها إلى غزة.

في مخيم الشاطئ، حيث طال الدمار المدارس ورياض الأطفال وأصاب العملية التعليمية بشلل شبه كامل، شعرت أن العودة للتعليم «أمانة» لا يمكن تأجيلها، رغم إدراكها أن الفاقد التعليمي أكبر من أن تعالجه مبادرة فردية.

وتوضح: «الأهالي يطالبون بتوسيع المبادرة لتشمل الصفوف الثلاثة الأولى، لكن ذلك مستحيل في ظل انعدام الإمكانات».

حتى أدوات التعليم جاءت من بقايا الحرب؛ فالسبورة نجت من قصف دمّر مركزًا تعليميًا كانت تملكه صديقة لها، فيما يعجز كثير من الأهالي عن توفير القرطاسية لأطفالهم. لذلك توجّه السيسي نداءً للمبادرين والجمعيات الخيرية لدعم الروضة بما تحتاجه للاستمرار.

ورغم كل ما يحيط بالمكان من فقر وخراب، يبقى المشهد الأوضح هو إصرار الأطفال على التعلّم، وإصرار معلمتهم على أن تظل الحروف الأولى حيّة.

في غرفةٍ صغيرة تقاوم المطر والركام، تتشكّل حكاية أخرى من حكايات غزة... حيث يصبح التعليم فعل نجاة، وتغدو الطفولة درسًا في الصمود.

مباحث خانيونس تُنجز قضية سرقة مصاغ ذهبي بقيمة 9 آلاف شيكل

غزة/ فلسطين:

أنجزت مباحث التموين بشرطة محافظة خان يونس. قسم الذهب، أمس، قضية سرقة سوار ذهب بوزن 25.5 جراما من داخل محل مجوهرات، وألقت القبض على المشتبه بها، وأعادت قيمة المسروقات لصاحبها وفق الإجراءات المتبعة.

وأوضح مدير مباحث التموين بخان يونس، أن القسم تلقى شكوى من التاجر (ز.م) صاحب محل مجوهرات، أفاد فيها بتعرضه لسرقة سوار ذهب من نوع "كويتي كف" بوزن 25.5 جرام.

وبيّن أن مواصفات السوار جرى تعميمها فورًا على محال الذهب عبر المنظومة الإلكترونية، ما أسفر عن التعرف عليه لدى التاجر (ي.إ)، الذي أفاد بشرائه من المواطنة (و.ع) مقابل 9,250 شيكل، مؤكدًا أنه اتبع الإجراءات القانونية السليمة أثناء الشراء.

وأضاف أنه تم استدعاء المشتبه بها ووالدها، وبمواجهتهما بالأدلة جرى إعادة ثمن بيع السوار وقدره 9,250 شيكل، حيث سُلّم المبلغ للتاجر وأُعيد السوار إلى المشتكي حسب الأصول، وانتهت القضية بالتنازل عن الشكوى.

محمد عبيد... نجاةٌ مؤجلةٌ بين الجرح والذاكرة

غزة/ هدى الدلو:

لم يعد محمد مصلح عبيد يعدّ أيامه كما يفعل الشبان في مثل عمره، بل صار يقيس الزمن بعدد الجراح التي يحملها في جسده، وبالكوابيس التي توقظه كل ليلة.

فمنذ ذلك الصباح الشتوي في الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير 2024، تبدّل كل شيء؛ تحوّل حلم الجامعة إلى سرير علاج، وتحول الركض نحو الأمان إلى رحلة طويلة من الألم لا تزال مفتوحة حتى اليوم.

في ذلك اليوم، اشتدّ القصف الإسرائيلي على منطقة الصناعة غرب مدينة غزة، فهرب الشاب البالغ 18 عامًا بحثًا عن مكان يحميه. لكن طائرة مسيّرة من نوع «كواد كابتر» ألقت قنبلة أصابته إصابة بالغة، فسقط ينزف دون أن يتمكن الإسعاف من الوصول إليه، قبل أن تعتقله قوات الاحتلال وهو جريح وتنقله إلى مستشفى «سوروكا» لا لتلقي العلاج، بل للتحقيق معه.

يقول شقيقه الوحيد أحمد عبيد لصحيفة «فلسطين» إن فصلًا آخر من المعاناة بدأ هناك: «كانوا يحققون معه وهو ينزف، وكل سؤال يقترن بالضغط على الجرح».

ويروي أن الأسئلة التي وُجّهت لمحمد لم تكن مرتبطة به أصلًا، بينها سؤال متكرر: «وين السنوار؟»، فيما كان الألم وحده يجيب.

أربعة أيام عاشها محمد بين النزيف والغيبوبة والتحقيق، قبل أن يُلقى في منطقة الزهراء دون علاج، حيث أسعفه شبان لا يعرفهم.

ويضيف أحمد: «كنت أبحث عنه في كل مكان، كنت أعلم أنه مصاب لكن غزة كلها كانت تضيق بي... حتى عرفت أنه نُقل إلى مستشفى العودة في النصيرات».

هناك تكشّفت قسوة حالته الصحية؛ فقد انخفض مستوى دمه إلى حد خطير، ما استدعى تحويله إلى مستشفى شهداء الأقصى، حيث مكث أيامًا في العناية المركزة وخضع لسلسلة عمليات لتنظيف الجروح وإزالة الشظايا.

حروق في الوجه، شظايا في الظهر والرجل واليد، تثبيت بلاتين في اليد اليسرى وبتر بعض أصابعها... «جسده تحوّل إلى خريطة ألم»، كما يصف شقيقه.

ورغم تجاوز الخطر الأولي، لم تنتهِ رحلة العلاج. فمحمد يحتاج إلى عمليات إضافية لزراعة العظم وربط الأوردة والشرايين، خصوصًا في يده، لكن الواقع الصحي المتدهور في قطاع غزة يحول دون ذلك، في ظل نقص غرف العمليات والأدوية والتجهيزات الطبية.

ويشير أحمد إلى أن حتى المسكنات والمضادات الحيوية باتت تُؤمَّن بصعوبة وبأسعار مرتفعة من الصيدليات الخاصة.

وبين التقارير الطبية، يحتفظ محمد بتحويلة للعلاج في الخارج. ومع بدء تشغيل معبر رفح بشكل محدود، تعلّق الشاب وعائلته بأمل هشّ.

يقول شقيقه: «نحن كغزيين نتعلق بأي فرصة... ربما لا يعود كما كان، لكن قد تخف أوجاعه ويتمكن من العودة إلى حلمه بإكمال الدراسة الجامعية».

غير أن الألم لا يسكن الجسد وحده.

فأيام التحقيق الأربع ما تزال تطارده في نومه؛ كلما أغمض عينيه عاد إلى غرفة التحقيق، إلى السؤال ذاته، إلى الضغط على الجرح.

«الليل أصعب من النهار... في النهار يقاوم الألم، وفي الليل يقاوم الذاكرة ولا يقوى عليها».

ورغم كل ما مرّ به، يقف محمد عند حافة انتظار طويل: انتظار علاج يخفف وجعه، وانتظار نوم بلا كوابيس، وانتظار حياة أقل قسوة... حياة كان يفترض أن تبدأ من مقاعد الجامعة، لا من أسرّة الألم.

إنفوجرافيك